١١ يوليو ٢٠٢١

سعادة الرئيس التنفيذي/المدير العام **المحترم**

تحية طيبة،

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧): خارطة التنفيذ - نتائج مراجعة المرحلة (٣)

من المقرر أن يبدأ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٧) اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢٣م. وسيحل هذا المعيار محل المعيار الحالي لإعداد التقارير المالية المعيار رقم (٤). ويتوقع أن يعزز هذا المعيار شفافية القوائم المالية لشركات التأمين ويزيد أيضًا من قدرة مقارنة القوائم المالية لمختلف الدول.

أصدر البنك المركزي خارطة للتنفيذ في ديسمبر ٢٠١٨، لضمان انتقال قطاع التأمين السعودي إلى المعيار الجديد بطريقة منظمة، تضمنت أربع مراحل: ١) تحليل الثغرات. ٢) تقييم الأثر المالي. ٣) خطة التنفيذ. ٤) بدء التشغيل والتنفيذ.

اكتملت أول مرحلتين في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠م على التوالي. وراجع البنك المركزي المتطلبات المستلمة بعد كل مرحلة، وأبدى ملاحظاته للقطاع في هذا الشأن بشكل عام من خلال إرسال خطابات بعنوان خطاب الرئيس التنفيذي" "Dear CEO Latter "بالإضافة إلى الملاحظات المخصصة من خلال خطابات فردية إلى الشركات. وذلك بهدف زيادة الوعي بأفضل الممارسات في السوق لأخذها في الاعتبار من قبل إدارة الشركة عند المضي قدمًا في رحلة التنفيذ للمعيار رقم (١٧).

فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة "خطة التنفيذ "، أصدر البنك المركزي تعليمات مفصلة في هذا الشأن بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠م، تتضمن تسليم البيانات في ٣١ مارس ٢٠٢١م، ومُددت لاحقًا إلى ١٥ أبريل ٢٠٢١م.

يحتوي هذا الخطاب على ملاحظات البنك المركزي حيال المتطلبات المستلمة بعد مراجعتها. والتوقعات للمضي قدمًا في مختلف المجالات التي يُغطيها هذا الخطاب. لذا يتعين على إدارة الشركة مناقشة هذا الخطاب مع مجلس إدارتها، واللجنة التنفيذية، والخبير الإكتواري المعين، وفريق تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٧) في الشركة، والمراجع الخارجي، والمستشارين الخارجيين في حال الاستعانة بخدمات استشاري خارجي.

كما سيُشارك البنك المركزي نتائج الأداء الفردية لكل شركة بشكل منفصل مع الإدارة العليا، والذي يوضح مركز الشركة مقارنة بالقطاع في مراحل التصميم المختلفة. ويتوقع من الإدارة العليا أن تستخدم تلك النتائج لإعادة النظر في قرارات التصميم الخاصة بها أو تحسينها، حسب الحاجة.

يُناقش هذا الخطاب تصميم خطة تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٧) حسب تقسيمها على النحو التالي:

أ) إطار الحوكمة والضوابط، الصفحات ٢-٥
ب) التصميم التشغيلي، الصفحات ٦-١٠
ج) الجوانب الفنية والمالية، الصفحات ١١-٢٥
د) خطة المراجعة والضمان، الصفحات ٢٦
هـ) الميزانية، صفحة ٢٧
و) خاتمة، صفحة ٢٨

أ) **إطار الحوكمة والضوابط**

تبني المشروع والإشراف عليه

يتطلب التنفيذ الناجح للمعيار رقم (١٧) اهتمامًا وتوزيعا للمهام من الإدارة العليا. ويوضح الرسم البياني أدناه توزيع مهام مشروع تنفيذ المعيار في شركات التأمين.

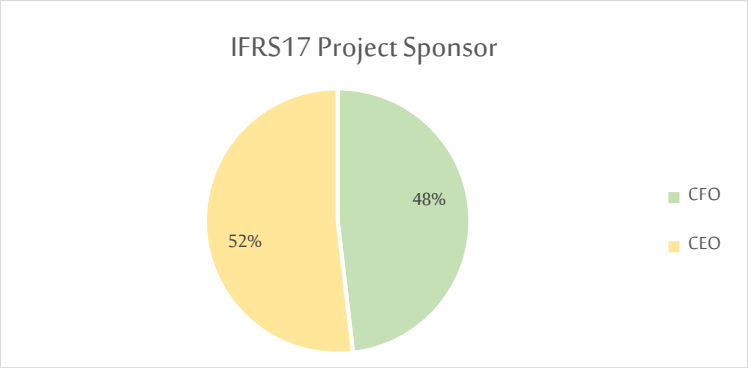

تماشيًا مع تطلعات البنك المركزي، يتولى كبار المسؤولين التنفيذيين مهام تنفيذ المعيار رقم (١٧) في شركات التأمين. ويتطلع البنك المركزي ارتفاع حجم مشاركة كبار التنفيذيين ومجلس الإدارة بشكل ملحوظ مع دخول القطاع في المرحلة الرابعة من خلال المشاركة في الاجتماعات، الدورات التدريبية، ومراجعة القرارات الرئيسية... إلخ. كما يتوقع توسيع دائرة المشاركين من الشركة في هذه المرحلة تمهيدا لتبني هذا التغيير، ووضع خطة لإشراك المستثمرين أيضًا.

خلال المرحلة القادمة، عندما تبدأ شركات التأمين بتنفيذ المعيار رقم (١٧)، فإن المراقبة الفعّالة مهمة لضمان الانجاز خلال التواريخ المستهدفة وفقًا لخطة التنفيذ، وإجراء أي تغييرات على خطة التنفيذ عند الحاجة في الوقت المناسب، وذلك بعد المراجعة والحصول على الموافقة اللازمة.

يبين الرسم البياني أدناه خطة مراقبة شركات التأمين للمرحلة التالية.

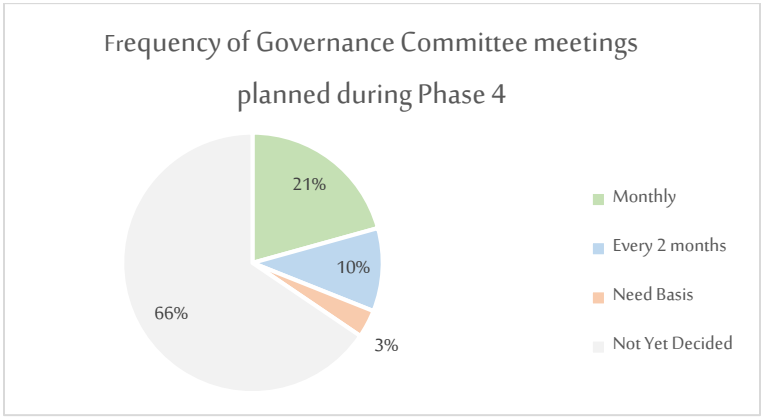

يبدي البنك المركزي قلقه حيال افتقار معظم خطط المراقبة المتعلقة بالمرحلة القادمة لشركات التأمين إلى الوضوح. ويتطلع أن يكون لدى هذه الشركات آلية للمراقبة المنتظمة والفعالة (يفضل أن تكون شهرية) لمراقبة التقدم في تنفيذ العمليات والأنظمة والمنهجيات، والسياسات المحاسبية، والتدريب والتوظيف. وأن تُسجل وقائع اجتماعات لجنة الحوكمة وتكون متاحة للبنك المركزي السعودي عند الطلب، بالإضافة إلى إجراءات التصعيد في الوقت المناسب.

حوكمة قرارات التصميم الرئيسية

مسؤوليات المنهجيات والافتراضات

في سبيل تطبيق خطة تنفيذ المعيار رقم (١٧) بشكل فعال، من الضروري أن تكون جميع الوحدات الإدارية الرئيسة على دراية تامة بأدوارها ومسؤولياتها. على أن يراعى في تحديد هذه المسؤوليات الكفاءات الفردية وطبيعة الموضوع. ويوضح الرسم البياني أدناه المسؤولين عن مناهج وافتراضات التصميم الهامة حسب الوحدات الإدارية المختلفة في شركات التأمين.

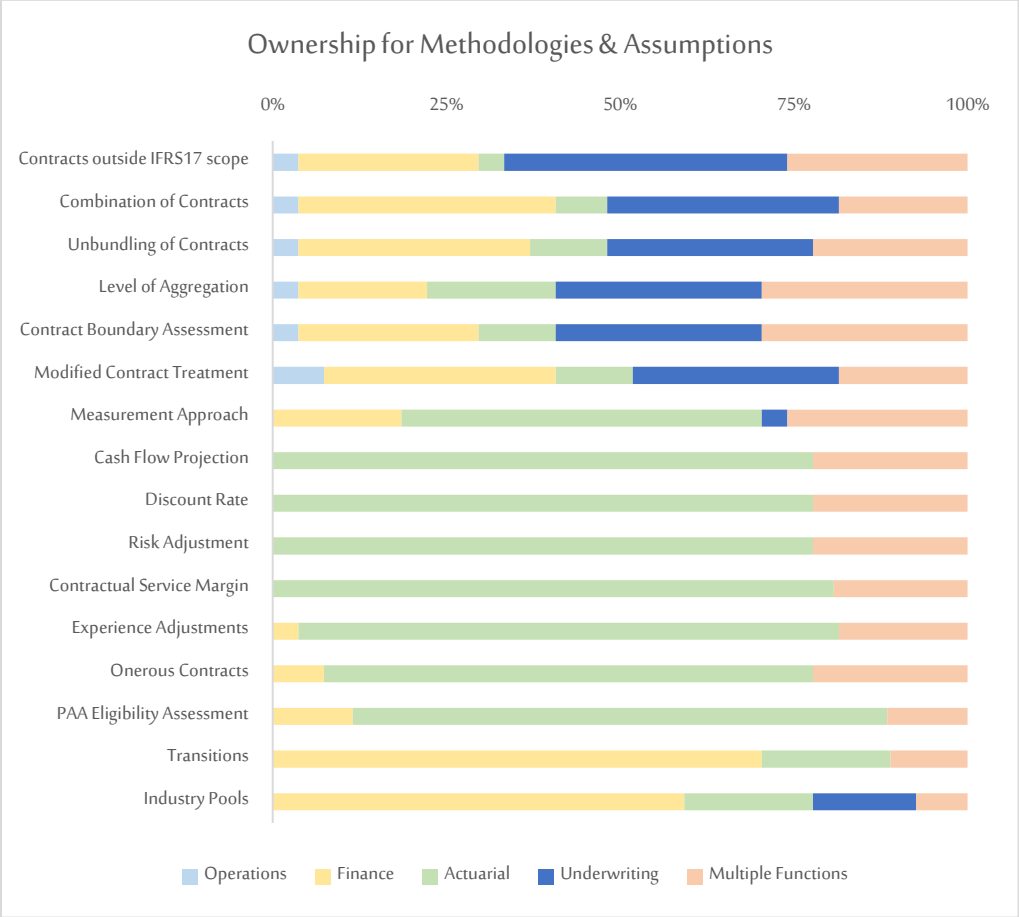

توزعت مسؤولية تحديد المنهجيات والافتراضات الرئيسية بين الإدارات المالية والإكتوارية والاكتتاب بشكل كبير. ونلاحظ أن العديد من المواضيع الفنية في هذا الشأن تقع تحت نطاق الإدارة المالية، على العكس من التوقع العام بإدراجها ضمن النطاق الإكتواري أو نطاق الاكتتاب. مثل جمع وفصل الوثائق، ومستوى التجميع، وطريقة القياس، وأوعية التأمين المشترك. كما أنه في موضوع تحديد العقود المتوقع خسارتها، فإن أغلب شركات التأمين أعطت المسؤولية في هذا المجال للإدارة الإكتوارية، إلا أن المتوقع أن تكون مساهمة إدارة الاكتتاب أكبر لهذا الجانب.

علاوة على ذلك، نلاحظ أن نسبة كبيرة من الشركات أسندت مسؤولية هذه المواضيع لوحدات إدارية متعددة معًا. على الرغم من اعتقادنا أن اسناد هذه المسؤوليات إلى وحدة إدارية واحدة يوفر مزيد من الوضوح. وفي حال الاسناد لعدد من الوحدات الإدارية معًا، يُعد الوضوح الكافي للأدوار والمسؤوليات لكل وحدة مشاركة أمرًا مهمًا في هذه الحالات.

كما يتوقع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان المواءمة الكافية بين الكفاءة الأساسية لوحدة إدارية ما، ومستوى تعقيد الموضوع عند إسناد مهام المنهجية و الفرضية. وأن تضمن، عند إسناد مسؤوليات مشتركة، فهم كل مشارك دوره ومسؤوليته بشكل تام ووضوح التسلسل الهرمي لصنع

القرار لجميع المشاركين. أيضا وضع طرق فعالة للحصول على مساهمة الإدارات ذات العلاقة في سبيل مساعدة الوحدة الإدارية المسؤولة، وعملية فعالة للمراجعة والمناقشة والموافقة على الفرضيات والمنهجيات المقترحة من الوحدة الإدارية المسؤولة.

مسؤوليات خيارات السياسة المحاسبية

يُتيح المعيار رقم (١٧) لشركة التأمين اختيار السياسة المحاسبية التي تراها مناسبة لنموذج أعمالها، بشرط تقديم مبرر كاف لهذا الاختيار. وقد يكون لهذه الخيارات تأثير كبير على تصميم خطة تنفيذ هذا المعيار وكذلك على القوائم المالية للشركة المتعلقة به. ويوضح الرسم البياني أدناه توزيع مسؤوليات اتخاذ خيار السياسة المحاسبية عبر القطاع.

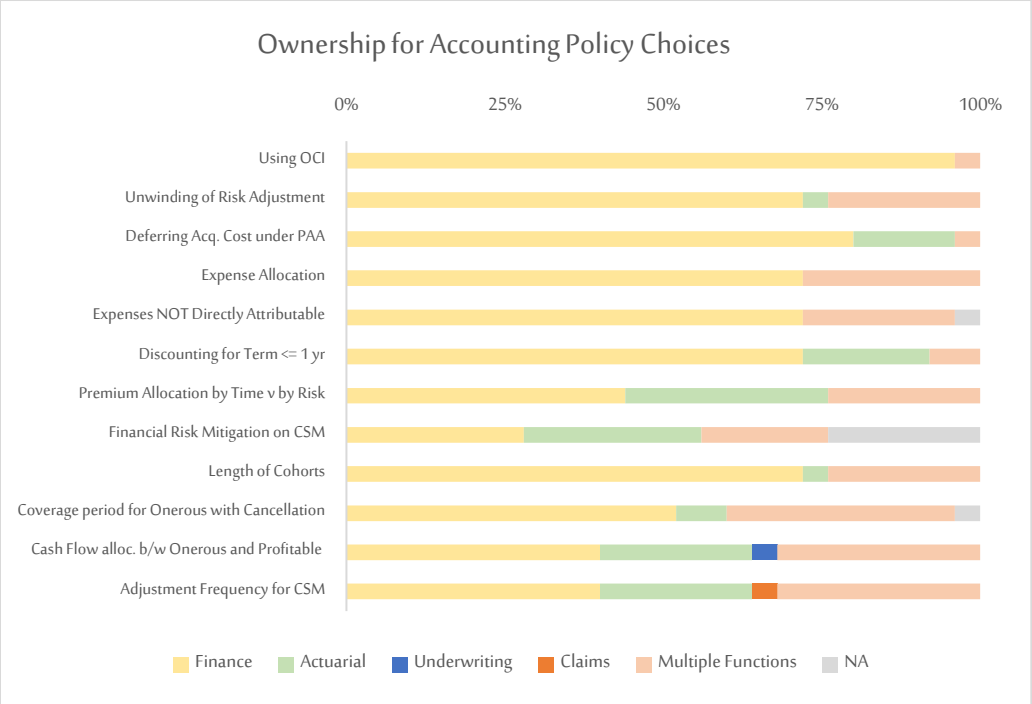

أسندت أغلب شركات التأمين مسؤولية اختيار السياسة أعلاه إلى الإدارة المالية لديها. وتجدر الإشارة إلى السياسة المحاسبية فيما يتعلق *بطول المجموعات*، التي قد تؤثر بشكل جوهري على الحسابات التي يُجريها الخبير الإكتواري المعين. وتتولى الإدارة الإكتوارية أيضًا مسؤوليات كبيرة في بعض المجالات في هذا الصدد، منها على سبيل المثال قرار خصم التدفقات النقدية المتعلقة بوثائق التأمين لسنة أو أقل. وأسند عدد من الشركات مسؤوليات مشتركة لهذه الاختيارات.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا النظر في الاثار المترتبة على السياسات المحاسبية التي تم اختيارها ومدى ملاءمتها، وذلك بالاستفادة من معايير السوق، وإعادة النظر في الاختيار الحالي، عند ضرورة ذلك. وأن تضمن، عند إسناد مسؤوليات مشتركة، فهم كل مشارك لدوره ومسؤوليته بشكل تام ووضوح التسلسل الهرمي لصنع القرار لجميع المشاركين. أيضا وضع طرق فعالة للحصول على مساهمة الادارات ذات العلاقة في سبيل مساعدة الوحدة الإدارية المسؤولة، وعملية فعالة للمراجعة والتحديات والموافقة على الفرضيات والمنهجيات المقترحة من الوحدة الإدارية المسؤولة.

التحليل الفني الداعم لقرارات التصميم الرئيسية

شجع البنك المركزي، كجزء من تعليماته المتعلقة بالمرحلة الثالثة، شركات التأمين على إعداد أوراق فنية مفصلة حول القرارات الرئيسة، ووضع قائمة بجميع الخيارات المتاحة وذكر إيجابياتها وسلبياتها، وتوثيق الأساس المنطقي للاختيار. ويُوصى، إن أمكن، تحديد الاثار المترتبة على كل اختيار،

مما يُمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة. ويبين الرسم البياني أدناه توزيع الشركات فيما يتعلق بإعداد تلك الأوراق الفنية، والشركات التي أعدت الأوراق مع تحديد الاثار المترتبة.

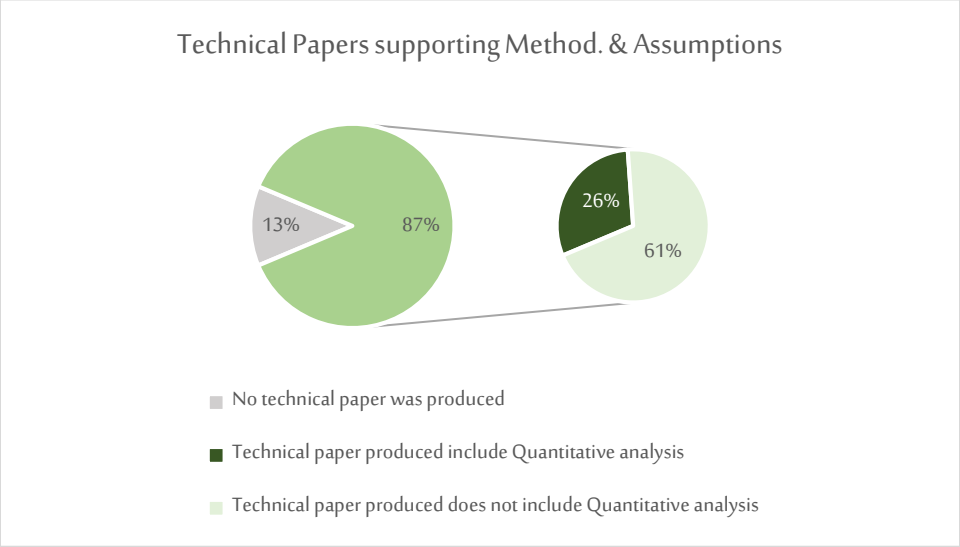

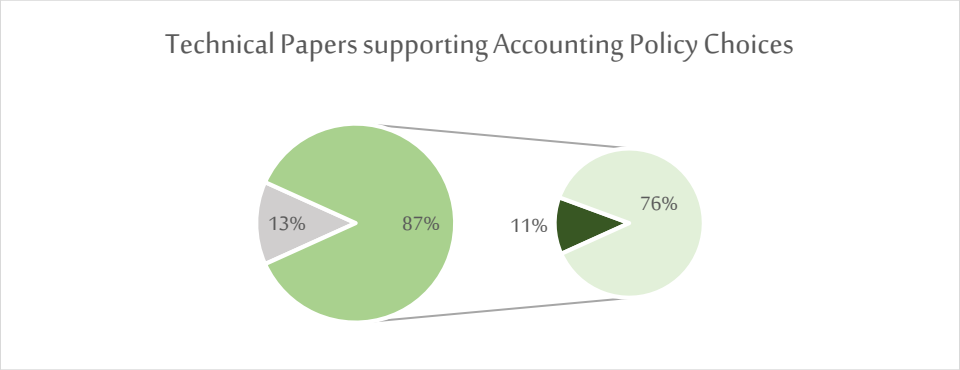

على الرغم من إعداد الأوراق الفنية لمعظم القرارات الرئيسة، إلا أنه لوحظ أن تلك الأوراق الفنية لم تحتوي إلا على نسبة قليلة فقط من التحليل الكمي، مما يزيد من مخاطر الخروج بقرارات رئيسة دون إدراك تام لعواقبها (أو بدائلها).

كما يتعين على الإدارة الاستمرار في استكشاف وفهم تبعات المنهجيات البديلة وقرارات السياسة المحاسبية خلال التدريبات التجريبية المقبلة في المرحلة التالية، وتعديل القرارات المتخذة عند الضرورة.

أهمية المعيار

إن المعيار رقم (١٧) هو معيار قائم على المبادئ، الذي يوفر بدوره للإدارة العليا الخيارات في عدد من مجالات التصميم الرئيسية. ويتوقع أن تنفذ الإدارة العليا القرار بالرجوع إلى فلسفة منطقية. ويعتبر مفهوم "الأهمية النسبية" جوهر هذه الفلسفة، وقد يؤثر بشكل كبير على التصميم العام لخطة تنفيذ هذا المعيار.

كما نلاحظ أن شركات التأمين عرفت اعتبارات الأهمية النسبية بعدة طرق، منها مدى التأثير على اتخاذ القرار، والأهمية النسبية للمراجعة، حسب طبيعة وتعقيد كل موضوع، وغيرها.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا بذل العناية الواجبة ووضع أهداف واضحة عند تعريف إطار "الأهمية النسبية"، مما يجعله قويًا بشكل كاف ويلبي توقعات جميع أصحاب المصلحة.

ب) الجوانب التشغيلية

قاموس البيانات

شمولية قاموس البيانات

في سبيل وضع خطة تنفيذ شاملة، من الضروري أن تكون جميع حقول البيانات المطلوبة تم تحديدها في مرحلة التصميم، وذلك لضمان المواءمة بين متطلبات النظام والإجراءات. تبين الرسوم البيانية أدناه المتوسط الحسابي والوسيط والمدى الرُبَيّعي لعدد حقول البيانات المعدة من قبل شركات التأمين.

يظهر من الرسم التباين الكبير بين شركات التأمين من حيث العدد الإجمالي للمجالات المحددة، مع ارتفاع المتوسط الحسابي بكثير عن الوسيط، مما يشير إلى انحراف التوزيع إيجابيًا. أما فيما يتعلق بمدخلات البيانات المطلوبة من المصادر الخارجية، فقد يُشير الانخفاض الشديد في الرُبَيّع الأول إلى عدم فهم بعض الشركات للبيانات الخارجية المطلوبة في هذا الصدد.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان إعداد قاموس بيانات شامل، يُغطي جميع جوانب قائمة الدخل والإفصاحات التابعة للمعيار رقم (١٧)، والاهتمام بشكل خاص بمتطلبات البيانات الخارجية مع تحديد مصادر تلك البيانات.

توافر البيانات

يوضح الرسم البياني أدناه حجم حقول البيانات الجديدة المطلوب جمعها لتطبيق المعيار رقم (١٧).

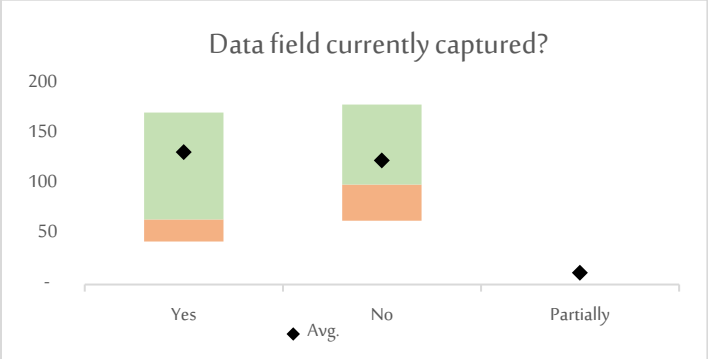

من المهم ملاحظة أن متوسط إجمالي عدد الحقول المطلوبة، يشكل نصف حقول البيانات لم يتم تغطيتها من قبل شركات التأمين حاليًا. مما يشير إلى جسامة الجهود المطلوبة في هذا الشأن، كما يشير هذا الاختلاف الواسع بين شركات التأمين في تحديد عدد حقول البيانات الجديدة إلى حاجة بعض الشركات للاهتمام بشكل أكبر في هذا المجال الهام.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان تطبيق العناية اللازمة عند تحديد جميع البيانات المطلوبة لتطبيق المعيار رقم (١٧)، على الأخص حقول البيانات الجديدة والخارجية مع تحديد مصادر البيانات الخارجية.

ملكية البيانات

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع حقول أوعية البيانات حسب الجهة المعدة لها.

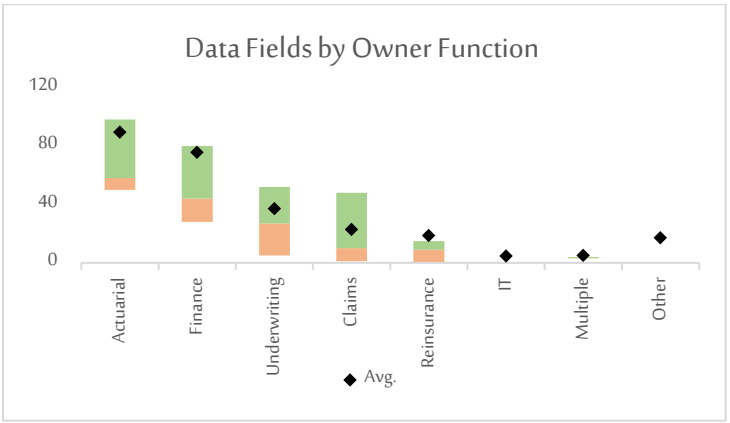

أُسندت مسؤولية إنشاء والمحافظة على أوعية البيانات للعديد من الوحدات الإدارية داخل شركات التأمين وتتولى الإدارة الإكتوارية والمالية وإدارة الاكتتاب والمطالبات الدور الرئيسي في هذا الشأن.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان وجود إجراءات قوية للتحقق من صحة البيانات في كل وحدة إدارية، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بجمع البيانات وحفظها بشكل واضح للموظفين في كل وحدة إدارية.

النظام والبرمجيات

الجداول الزمنية للتثبيت والتكامل

يوضح الرسم البياني أدناه المخطط الزمني لكل خطوة من خطوات تثبيت النظام وتكامله مع الأنظمة الحالية.

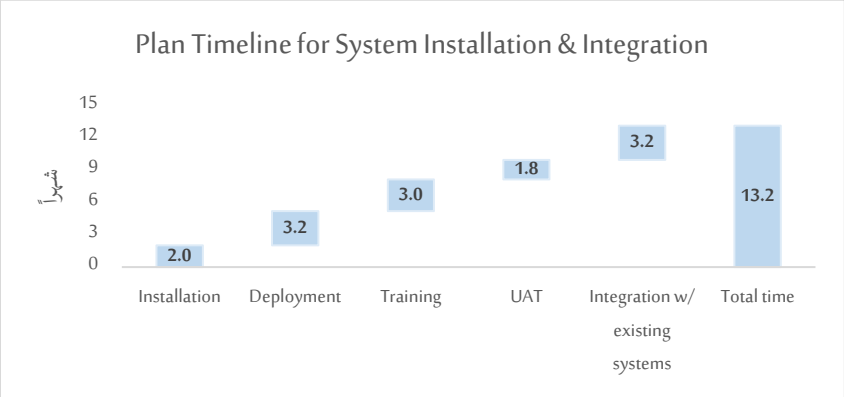

يتضح مما ورد أعلاه أنه في حال عدم تنفيذ بعض الأنشطة بشكل متوازٍ، قد يؤدي ذلك إلى انتقال جميع المهام إلى عام ٢٠٢٢م، الذي قد يتعارض مع خارطة تنفيذ المعيار رقم (١٧) للبنك المركزي السعودي.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان تنفيذ أنشطة تثبيت النظام، الاختبار، والتدريب عليه والتكامل بشكل متوازٍ، إلى أقصى حد ممكن. وضمان الانتهاء من جميع الخطوات قبل التشغيل التجريبي المخطط له من قبل البنك المركزي السعودي في الربع الرابع من ٢٠٢١م.

الهدف من الأنظمة والبرمجيات الجديدة

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الأهداف المرجوة من النظام الجديد والبرمجيات التي تحصل عليها شركات التأمين.

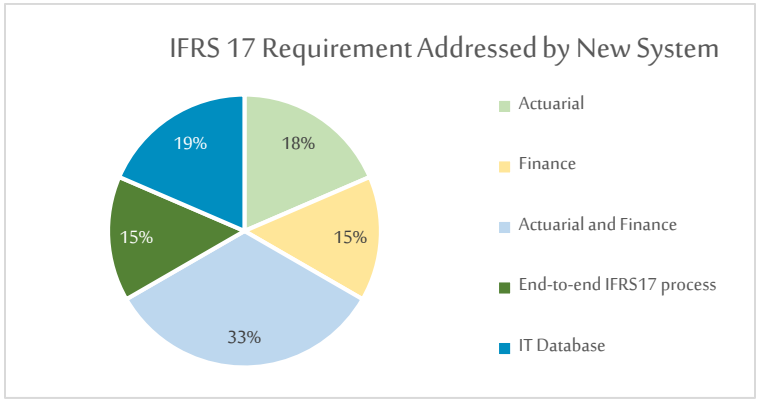

اتخذت ثلث شركات التأمين قرارات شراء أنظمة تغطي متطلبات الإدارات الإكتوارية والمالية، بينما هدفت الشركات الأخرى التي تمثل أكثر من الثلث إلى متطلبات أضيق نسبيًا لتلبية متطلبات كل من إدارتي المالية أو الإكتوارية. كما تفيد التقارير شراء نسبة قليلة لحلول تطبيقية شاملة. حيث اعتبرت عدد من شركات التأمين تطبيق المعيار رقم (١٧) فرصة لتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها. كما لوحظ أيضًا أنه في بعض الحالات وضعت شركات التأمين أغراض مختلفة للنظام ذاته، مما يثير المخاوف حول فهم الإدارة العليا لقدرات النظام قبل اتخاذ قرار الشراء.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان التنسيق الفعال مع مزودي الأنظمة والبرامج لتحديد أي ثغرات و فهم امكانيات البرامج في وقت مبكر ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة في الوقت المناسب.

العمليات

يبين الرسمان البيانيان أدناه توزيع المسؤوليات بين الإدارات لتحديد العقود المتوقع خسارتها وإجراء تعديلات على دراسات التجربة.

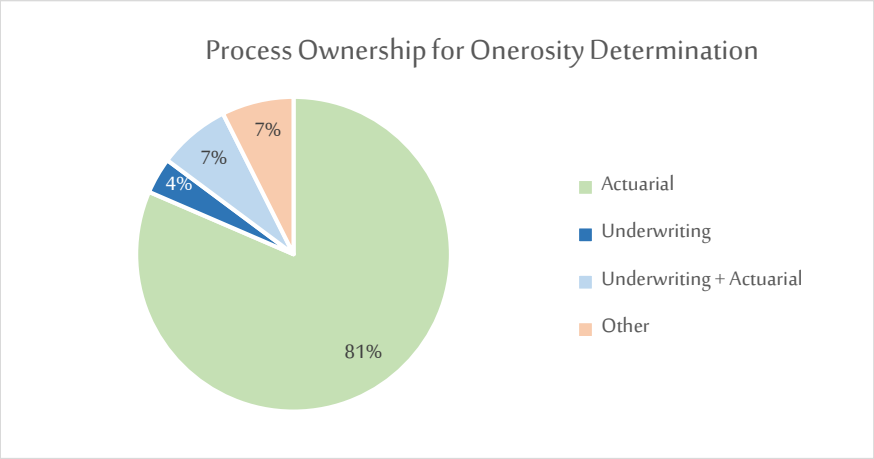

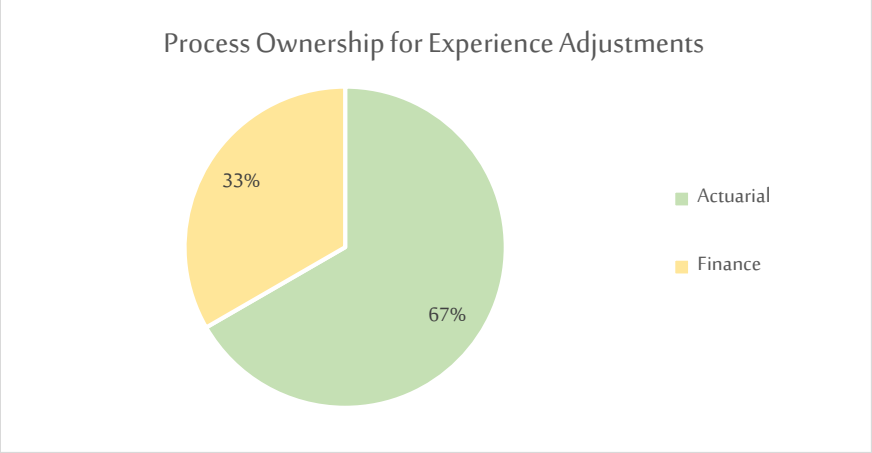

في حين أن أغلب شركات التأمين قد أسندت المسؤولية عن العمليات المذكورة أعلاه إلى الخبير الإكتواري المعين الإدارة الإكتوارية، إلا أن البعض الآخر قد أسند تلك المهام إلى الإدارة المالية أو إدارة الاكتتاب. الذي يعود بدوره إلى تفاوت واختلاف فهم الشركات للمتطلبات المعنية بكل عملية على حدة.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان ومراعاة طبيعة وتعقيد المتطلبات المعنية بكل عملية على وجه التحديد، وذلك عند عزمها على إسناد أيٍ منها. وتوافر الدعم الكافي من الوحدات الإدارية الأخرى للوحدة الرئيسية عند إسناد المسؤوليات.

<u>التدريب والتوظيف</u>

التوظيف

يبين الرسم البياني أدناه توزيع إجمالي عدد التعيينات الجديدة المُخطط لها من قبل شركات التأمين لتلبية متطلبات المعيار رقم (١٧).

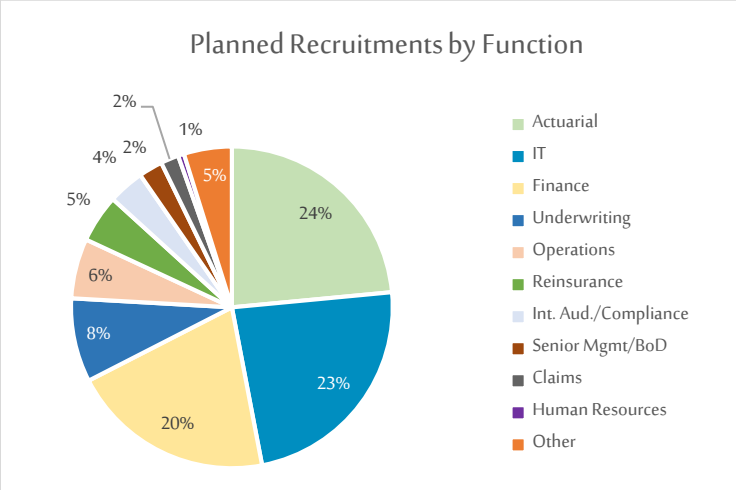

في حين أن أغلب عمليات التوظيف تستهدف المختصين الإكتواريين والماليين وخبراء تقنية المعلومات، إلا أن ثمة فُرصًا ملحوظة في وحدات إدارية أخرى أيضًا.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان توظيف الأفراد ذوي القدرات الكافية والمناسبة في الوقت المناسب.

نظرًا للطلب العالمي للأفراد ذوي الخبرة في المعيار رقم (١٧)، قد يكون العثور على أفراد ذو معرفة وخبرة كافية في المعيار رقم (١٧) أمرًا صعبًا، ومن المحتمل أن تُطالب شركات التأمين بسد هذه الفجوة من خلال توفير التدريب والتأهيل المناسبين للموظفين الجُدد.

<u>التدريب</u>

يبين الرسم البياني أدناه توزيع إجمالي ساعات التدريب المخطط لها من قبل شركات التأمين لتحسين مهارات موظفيها وإدارتها وفقًا للمعيار رقم (١٧).

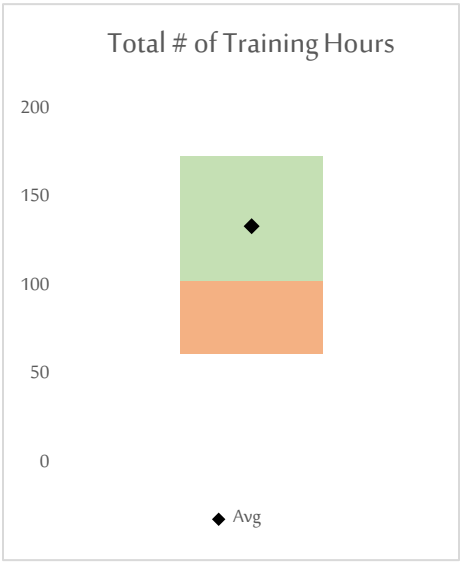

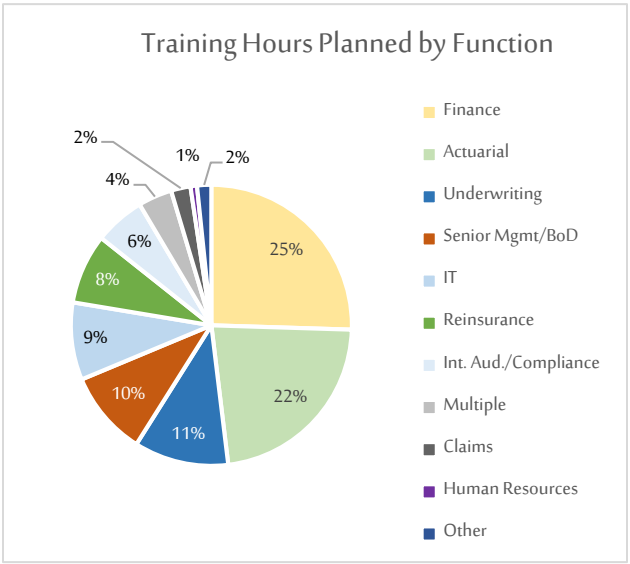

في حين أن الجزء الأكبر من التدريب يستهدف الوظائف المالية والإكتوارية والاكتتاب، يتم أيضًا تضمين إدارات أوسع ضمن خطط التدريب على الرغم من تدني الحصة. ونلاحظ ذلك في تخصيص ما يقارب عُشر ساعات التدريب الإجمالية لكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان تقديم تدريب ملائم وكافٍ في الوقت المناسب وبما يتماشى مع دور كل وظيفة بحسب المعيار رقم (١٧)، مع التركيز بشكل خاص على تدريب كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة، بهدف إعدادهم لاتخاذ قرارات مدروسة ومستنيرة خلال المرحلة الرابعة النهائية المُتمثلة في بدء التشغيل والتنفيذ.

ج) الجوانب الفنية والمالية

مستوى تجميع عقود التأمين

يعد اختيار المستوى المناسب لتجزئة الأعمال لغرض القيام بالعمليات الحسابية وإعداد التقارير بموجب المعيار رقم (١٧) أحد القرارات الجوهرية ذات الأهمية العالية، التي تؤثر بشكل كبير على تصميم وتنفيذ ومنفعة المعيار. يتضح من خلال الرسمان البيانيان أدناه المتوسط الحسابي و الوسيط و المدى الرُبَيعي لعدد مجموعة العقود لكل نشاط من أنشطة الأعمال، سواءً لأعمال التأمين المباشر أو إعادة التأمين. عدد المجموعات الظاهر ادناه قبل التقسيم حسب الربح والخسارة او اطوال ربعية وسنوية.

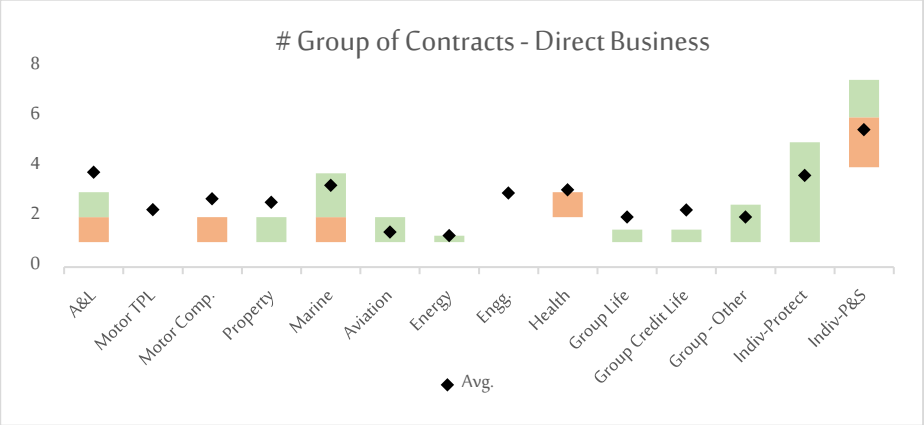

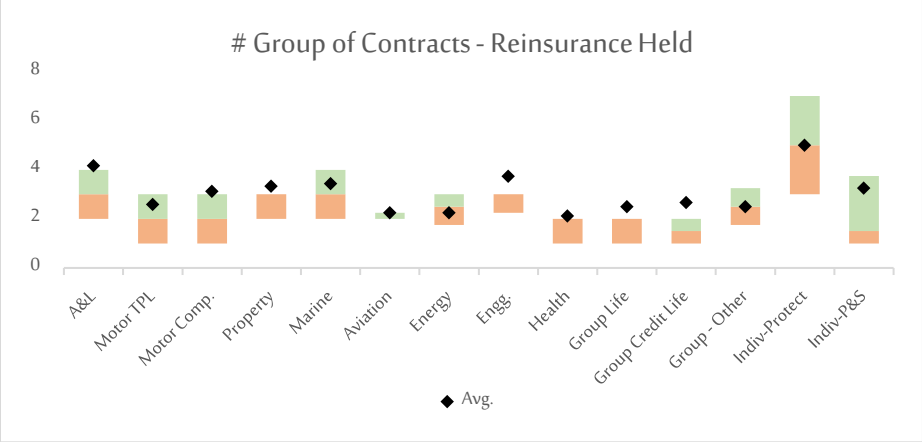

هناك اختلافات ملحوظة بين شركات التأمين في الطريقة التي يُقصد بها تقسيم خط عمل معين إلى مجموعات من العقود، لكل من الأعمال المباشرة وإعادة التأمين، كما يُعد هذا الاختلاف أكثر وضوحًا في الأعمال المندرجة تحت مظلة الحماية والادخار.

يوجد نطاق واسع جدًا حول مستوى تفاصيل التجزئة بين شركات التأمين. ويعد هذا النطاق أقل اتساعًا بشكل نسبي فيما يخص أعمال إعادة التأمين من أعمال التأمين المباشر، وربما يرجع ذلك إلى وجود اتفاقية إعادة تأمين موحدة تُغطي مجموعات متعددة من عقود أعمال التأمين المباشر. ويُشير الانحراف الإيجابي للتوزيع إلى وجود عدد كبير من الشركات تميل إلى تقسيم أقل دقة نسبيًا، ربما لسهولة التنفيذ ولتجنب تعقيدات إعداد التقارير. من الجانب الآخر، تسعى بعض الشركات الأخرى إلى تقسيم أكثر دقة لأعمالها.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا أن تولي الاهتمام الواجب لقرار التصميم، وألا تُسلط تركيزها فقط على أبسط طريقة، بل تنظر أيضًا في الفائدة المتحصلة من الطريقة المعتمدة في تقديم رؤى الأعمال وتقديم المعلومات لعملية صنع القرار الاستراتيجي. كما سيعمل البنك المركزي بشكل وثيق مع قطاع التأمين ويُقيم الحاجة إلى التنسيق في هذا الصدد.

تقييم أهلية استخدام الطريقة المبسطة لنموذج القياس العام

يتطلب المعيار رقم (١٧) استيفاء شركة التأمين عددًا من المتطلبات لاستبدال "طريقة الحساب الافتراضية لنموذج القياس العام (GMM)" بـ "الطريقة المبسطة لنموذج القياس العام أو نموذج تخصيص الأقساط (PAA)".

يتمثل أحد متطلبات التأهل للطريقة المبسطة في إثبات تشابه النتائج باستخدام أي من الطريقة الافتراضية والطريقة المبسطة وأي اختلافات تقع ضمن حدود الأهمية النسبية التي تحددها شركة التأمين.

تبين الرسوم البيانية أدناه نطاق معايير الأهمية النسبية المستخدمة لتحديد أهليتها للحصول على الطريقة المبسطة لنموذج القياس العام ومتوسط القيمة بموجب كل معيار.

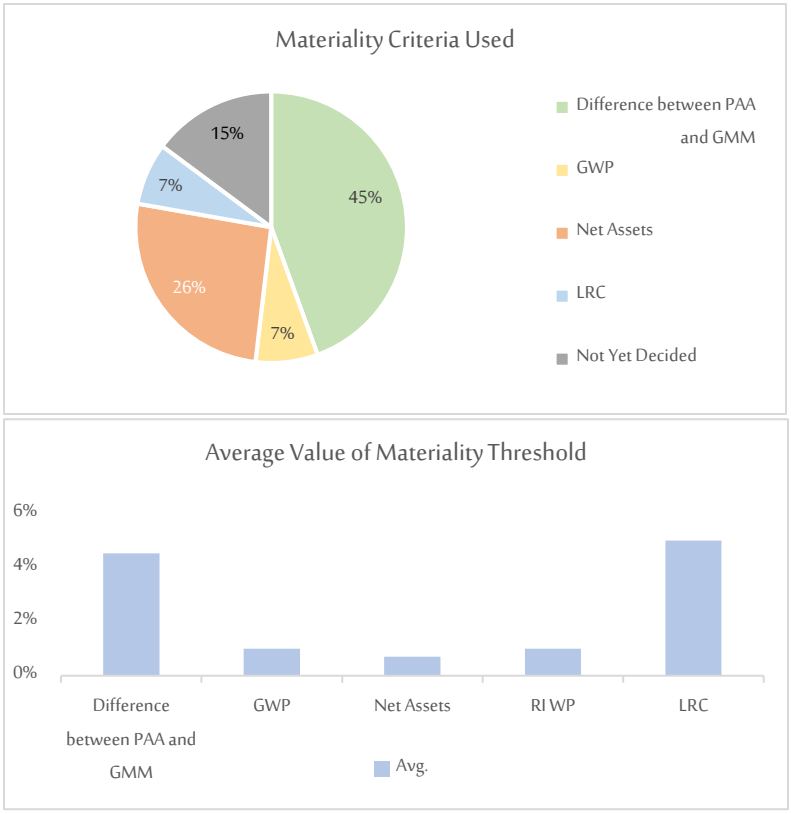

في حين أن عددًا كبيرًا من شركات التأمين استخدمت المعيار المباشر "الاختلاف بين النتائج باستخدام كل من طريقة الحساب الافتراضية لنموذج القياس العام (GMM) والطريقة المبسطة لنموذج القياس العام أي نموذج تخصيص الاقساط (PAA)". إلا ان عددًا من الشركات عزمت على

استخدم معايير غير مباشرة تستند إلى صافي الأصول وإجمالي أقساط إعادة التأمين المكتتبة. في حين أن الحدود باستخدام تلك المعايير غير المباشرة قد تظهر منخفضة في الرسم البياني أعلاه مقارنةً بالمعايير المباشرة، إلا أنه من المحتمل أن تنتج القاعدة الكبيرة الأساسية للمعاير غير المباشر تبعات وحدود مادية عالية جدًا، مما قد يجعلها غير فعالة.

يُعد اختيار معايير الأهمية النسبية المناسبة والحدود المقابلة مجالًا للحكم الهام الذي من المحتمل أن يكون له تأثير مادي كبير لا ينحصر على تصميم خطة تنفيذ المعيار رقم (١٧) فحسب بل يمتد أثره على الآراء المتاحة للإدارة العليا تُسهم في اتخاذها لقرارات مستنيرة أثناء المرحلة النهائية المُمثلة لمرحلة بدء التشغيل.

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق نتائج الاختبار، التي تُعدها شركات التأمين عند تقييم الأهلية للطريقة المبسطة ومقارنة تلك النتائج بحدود الأهمية النسبية الموضحة أعلاه.

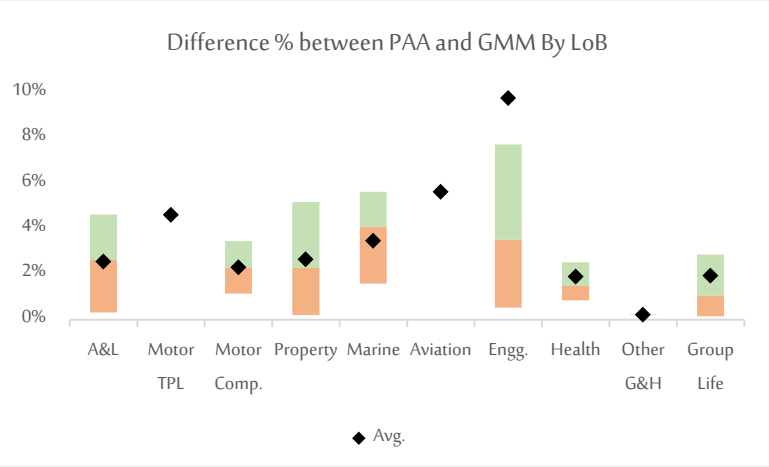

يتضح من خلال منتج التأمين الهندسي، الذي يغطي مشاريع الإنشاءات طويلة الأجل، النسبة الأكبر من الفروقات. وبالتالي، فهو يتطلب الخروج بالحكم المهني المناسب والامتثال بحدود الأهمية النسبية الخاصة بكل شركة لاجتياز الاختبار. من الجانب الآخر، وفيما يندرج تحت منتج التأمين ضد العيوب الخفية، وهو نشاط أعمال جديد لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، ربما لم يُجرى أي اختبار عليه بعد، ويحتاج إلى دراسة متأنية نظرًا لطبيعة تلك الوثائق طويلة الأجل.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان الاستيعاب والفهم التام لـ "إيجابيات وسلبيات" استخدام الطريقة المبسطة، وتطبيق العناية المهنية اللازمة في اختيار معيار الأهمية النسبية المناسب والحدود المقابلة. وأن تضمن أيضا تطبيق حدود أقل للأهمية النسبية من تلك المستخدمة لأغراض المراجعة، مع مراعاة الأهداف المختلفة لكلا الطريقتين.

<u>نموذج القياس</u>

يُعد نموذج الحساب الافتراضي أي نموذج القياس العام (GMM) أداة أكثر إنارة للإدارة العليا والمستثمرين من الطريقة المبسطة لنموذج القياس العام (PAA). إذ يعود ذلك نظرًا لتوفير النموذج الافتراضي لنظرة مسبقة للربحية/ الخسارة المستقبلية (بناء/تدمير القيمة). وهو ما تفتقر لتوفيره الطريقة المبسطة. ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى تطبيق الطريقة الافتراضية على أنها أكثر تعقيدًا من الطريقة المبسطة. لذا، يعد اختيار نموذج القياس المناسب قرارًا مهمًا للإدارة العليا. وتبين الرسوم البيانية أدناه نماذج القياس المختارة من شركات التأمين حسب نشاط التأمين لمحافظ التأمين المملوكة مباشرة كانت أم إعادة التأمين المحتفظ بها.

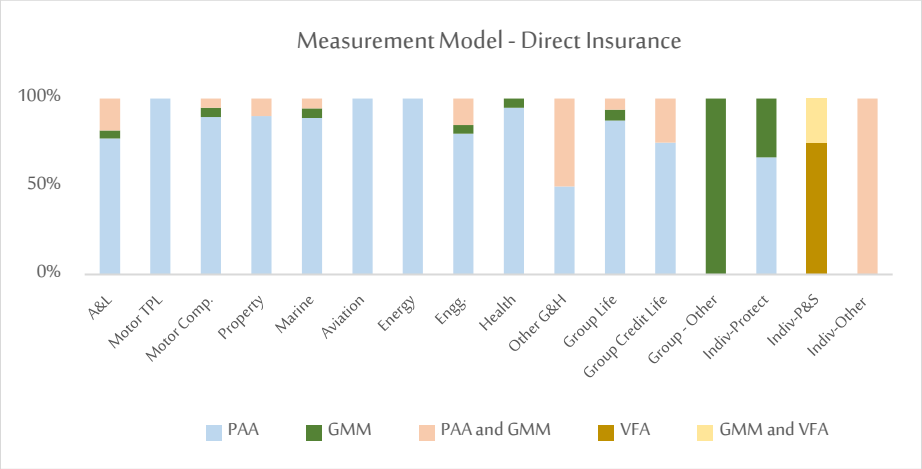

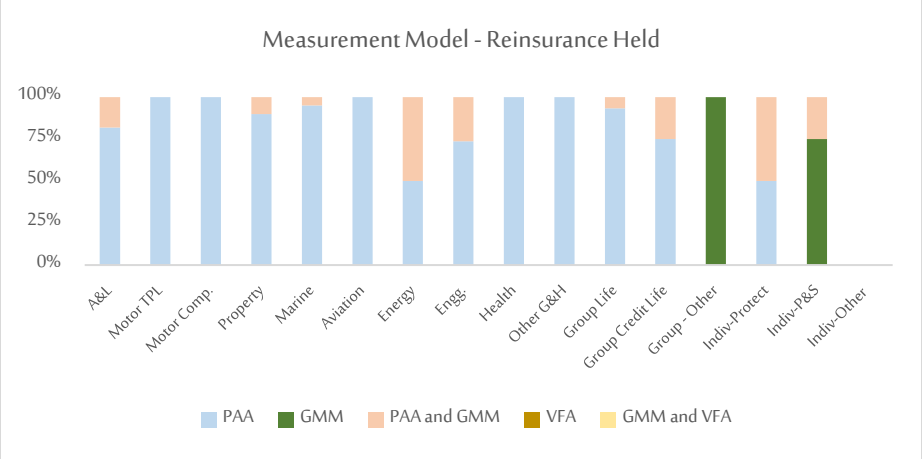

في حين أن بعض شركات التأمين اختارت الطريقة الافتراضية – القياس العام – أو مزيجًا منها ومن الطريقة المبسطة، فقد انزاحت غالبيتها في اختيارها للطريقة المبسطة لنموذج القياس العام (PAA)، وهو أمر ذو أهمية خاصة لفئات التأمين الهندسية والعيوب الخفية طويلة الأجل. ونلاحظ أيضًا استخدام كبير لمزيج من الطريقتين في فئتي التأمين العام والطبي، الذي بدوره ربما يعود إلى بعض المخاطر الخاصة والمصنفة تحت هذا النشاط من الأعمال.

أما فيما يتعلق بإعادة التأمين المحتفظ به، لوحظ مستوى مُتماثل من التفضيل للطريقة المبسطة. كما نتفهم أن عددًا كبيرًا من الشركات يعيد تأمين وثائق التأمين السنوية لديها على أساس نسبي لربط المخاطر، بحيث تمتد مدة الاتفاقية على مدى عامين، مما يتطلب تقييم أهلية الطريقة المبسطة لكافة هذه الاتفاقيات.

سيعمل البنك المركزي السعودي، من الآن فصاعدًا، مع شركات التأمين على استيعاب الأساس المنطقي للنموذج المختار ومناقشة نتائج تقييم الأهلية للطريقة المبسطة لنموذج القياس العام (PAA) بالتفصيل.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان أن يكون قرارها بشأن اختيار نموذج القياس مدعومًا بمبررات مهنية تتسم بحجج سليمة، ويراعي نمو الأعمال في المستقبل والاحتياجات المقابلة، وتوفير المعلومات الكافية للإدارة العليا والمستثمرين بشأن أداء نشاط الأعمال.

إتاحة المجال لمجموعة كاملة من النتائج المحتملة

يتطلب المعيار الدولي رقم (١٧)، لتوقع التدفقات النقدية، النظر في جميع النتائج المحتملة وعدم الاقتصار على متوسط النتيجة المتوقعة فقط. ويبين الرسم البياني أدناه الطرق المختلفة المعتمدة في هذا الصدد.

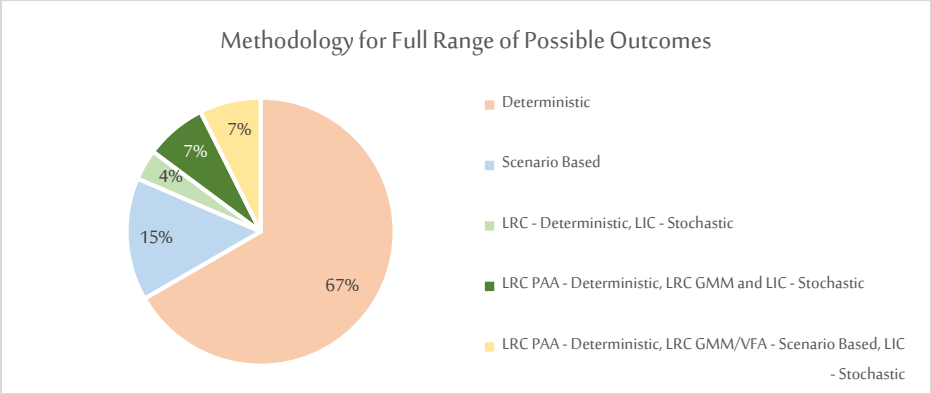

اختارت غالبية شركات التأمين نهجًا محدداً، يفتقر إلى القدرة على عكس تباين النتائج.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان الالتزام التام بمبادئ المعيار رقم (١٧)، ووجود المبررات السليمة عند استخدام الطريقة المبسطة. ومن المتوقع أيضًا، أن الاعتبار المبني على جميع النتائج المحتملة سيكون ذي صلة بأساس التسعير والتغيرات في الحقائق والظروف التي قد تواجهها الشركة لاحقًا.

مستوى توقعات استيفاء التدفقات النقدية

يبين الرسم البياني أدناه مجموعة من الطرق والأساليب التي تبنتها شركات التأمين فيما يتعلق بدقة توقع استيفاء التدفقات النقدية.

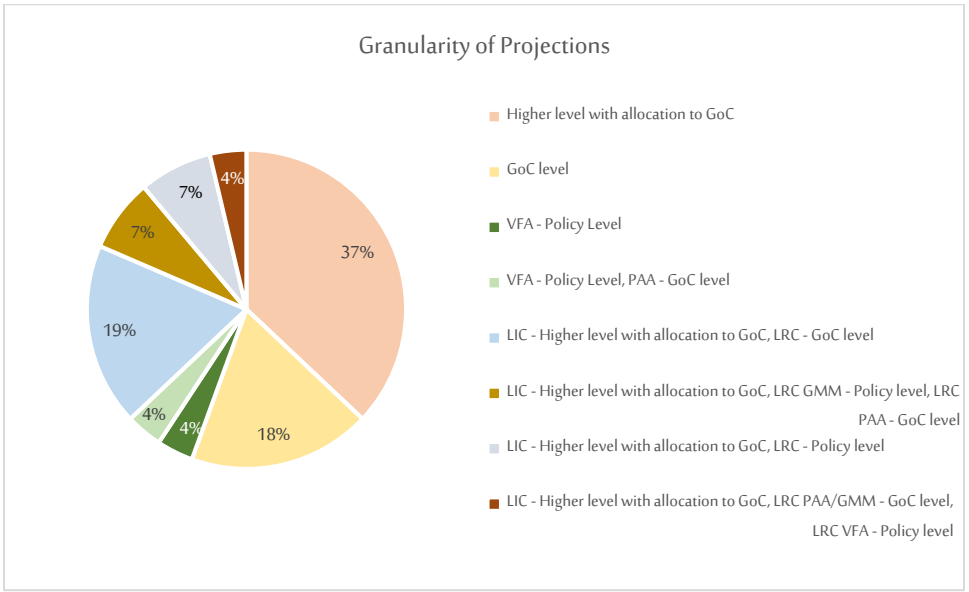

أُعتمدت مجموعة واسعة من الأساليب، حيث يشيع استخدام توقعات مستوى الوثائق مع نهج الرسوم المتغيرة (VFA) (النهج القابل للتطبيق بشكل عام مع وثائق تأمين الحياة المرتبطة بالوحدة الاستثمارية). سعت عدد من الشركات إلى التفريق بين توقعاتهم بناءً على ما إذا كانت التوقعات تتعلق

بالمسؤولية عن التغطية المتبقية (LRC) أو المسؤولية عن المطالبات المتكبدة (LIC)، أو ما إذا كانت تلك ضمن نهج تخصيص الأقساط (PAA) أو نموذج القياس العام (GMM).

يتطلع البنك المركزي ضمان الإدارة العليا، لنهج تخصيص سليم ومستقر، وألا يكون عرضة لخطر التلاعب. وبالأخص عندما لا يكون التوقع على مستوى مجموعة العقود (GoC).

الخصم

على عكس المعيار المحاسبي الحالي رقم (٤)، يتطلب المعيار رقم (١٧) من شركات التأمين خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم مناسب، مشتق باستخدام أحد النهجين، أي من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل. فعند اعتماد النهج من أسفل إلى أعلى، يُسمح لشركة التأمين بتخصيص علاوة سيولة التدفقات النقدية للالتزامات، وتعديل معدل الخصم لأعلى.

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع النهجين على النحو الذي أُختير من قبل شركات التأمين، وبالنسبة للنهج السفلي، ما إذا كان هناك مخصص منفصل لعلاوة السيولة.

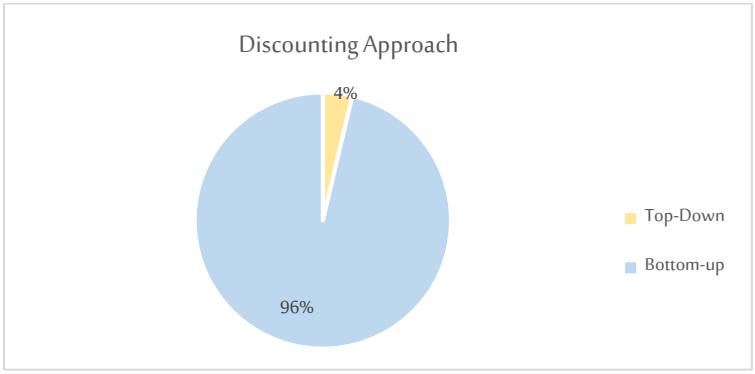

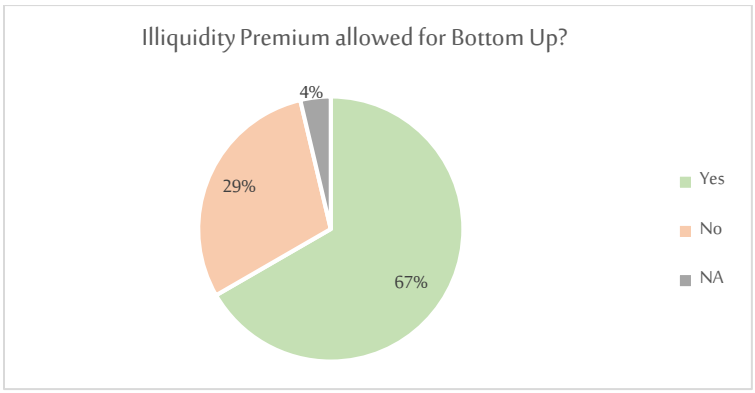

اعتمدت الغالبية العظمى منهج الخصم من أسفل إلى أعلى، هناك أيضا نسبة مُلاحظة من شركات التأمين لا تنوي تخصيص علاوة السيولة.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان الفهم الكامل للآثار المترتبة على قراراتها المتعلقة بالتصميم. علاوة على ذلك، ولتنسيق اختيار منحنيات العائد وأقساط عدم السيولة، سيعمل البنك المركزي جاهدًا مع القطاع ويقيم الحاجة إلى إصدار إرشادات إضافية بشأن هذه الاختيارات.

ضبط المخاطر

من خلال تقديم مفهوم جديد، يتطلب المعيار رقم (١٧)من شـــركات التأمين تقدير حالة عدم اليقين بشـــأن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية وإظهارها كجزءً من التزاماتها. يحل ذلك محل هامش الحيطة التقديري المُحتفظ به في الاحتياطيات الفنية من قبل العديد من شـــركات التأمين بموجب معيار الإبلاغ الحالي رقم (٤)، مما يعزز إمكانية مقارنة البيانات المالية بموجب المعيار الجديد رقم (١٧). يجب أن تتماشى العملية الحسابية مع رغبة شركة التأمين واستنادًا على طبيعة تقبلها للمخاطر، ويعبر عنها من حيث مجال الثقة، والتي تعتبر قرارًا إداريًا أكثر من كونه قرارًا فنياً.

نهج النمذجة

يوضح الرسم البياني أدناه أساليب النمذجة المختلفة المعتمدة من قبل شركات التأمين لتقدير وضبط المخاطر.

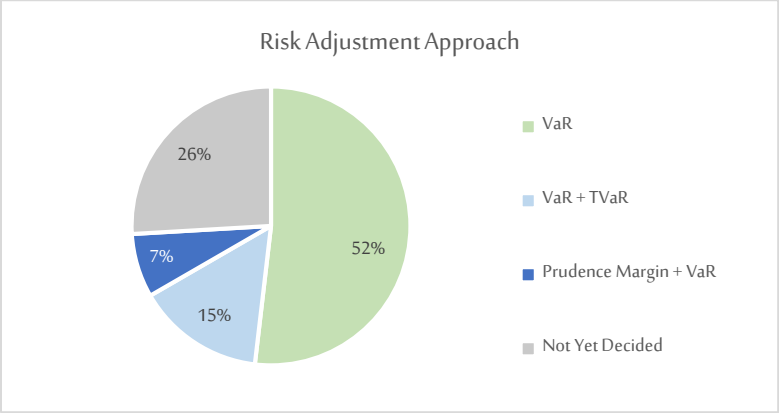

تستخدم كل من القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) وقيمة الذيل المعرضة للمخاطر (TVaR)، إذ يُعتبران من الأساليب القياسية الأكثر استخدامًا في العلوم الإكتوارية. تستخدم بعض شركات التأمين التي تكتتب أعمالًا للتأمين على الحياة لفترة طويلة نهج هامش الحيطة. كما نلاحظ وبشكل مقلق عند تحديد نسبة كبيرة من شركات التأمين للنهج المراد اختياره.

مجال الثقة

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع مجال الثقة الذي أُختير من قبل شركات التأمين.

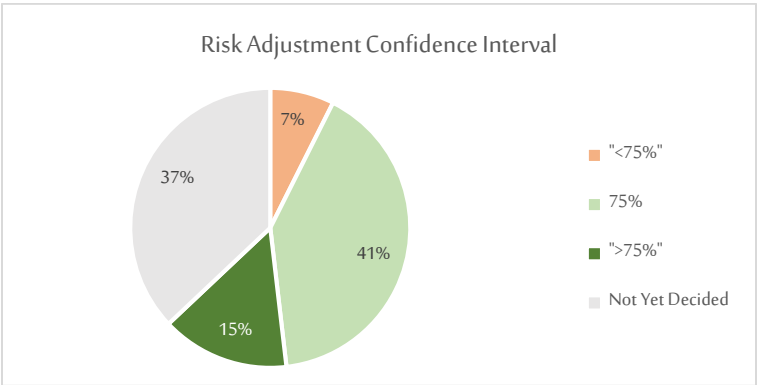

غالبية الشركات التي قررت أن تنهج هذا النهج من خلال اختيارهم لمجال الثقة بنسبة مُمثلة لما يقارب الـ ٧٥٪. كما نلاحظ بشكل مقلق، عدم اتخاذ نسبة كبيرة من شركات التأمين تتوصل بعد إلى قرار مفصلي في هذا الصدد. كما ستحتاج الشركات المستهدفة لمجال ثقة محدد إلى إظهار مواءمة اختياراتهم مع مستوى تقبل المخاطر الخاص بكلٍ منهم.

الارتباط والتنويع

يشير النهج الإكتواري إلى أنه قد تحدث بعض المخاطر في نفس الوقت (الارتباط)، ولكن لا تحدث جميعها في نفس الوقت (التنويع). يوضح الرسم البياني أدناه توزيع نهج الارتباط والتنويع الذي المُختار من قبل شركات التأمين.

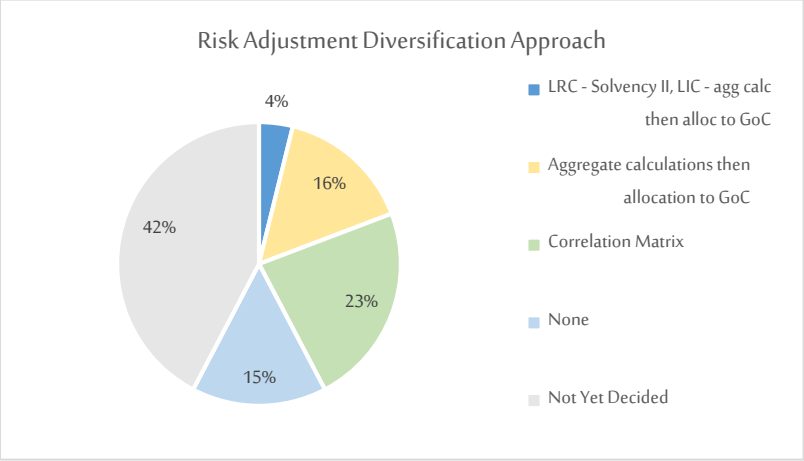

تم اختيار مجموعة متنوعة من الأساليب لتقدير أثر الارتباط/ التنويع. أشار البعض إلى مصفوفات الارتباط (الملاءة المالية ٢) باستخدام النهج من أسفل إلى أعلى، في حين اختار البعض الآخر النهج من أعلى إلى أسفل لحساب الإجمالي ثم التخصيص. كما غضت بعض شركات التأمين الطرف عن أي ائتمان للتنويع، الأمر الذي يتطلب تبريرًا من هذه الشركات بشأن ذلك، في حين أن نسبة كبيرة من منها لم تحسم قرارها بعد في هذا الصدد.

التوزيعات الإحصائية

يوضح الرسم البياني أدناه توزيعات المطالبات المختلفة المستخدمة في حساب مخصص تعديل المخاطر.

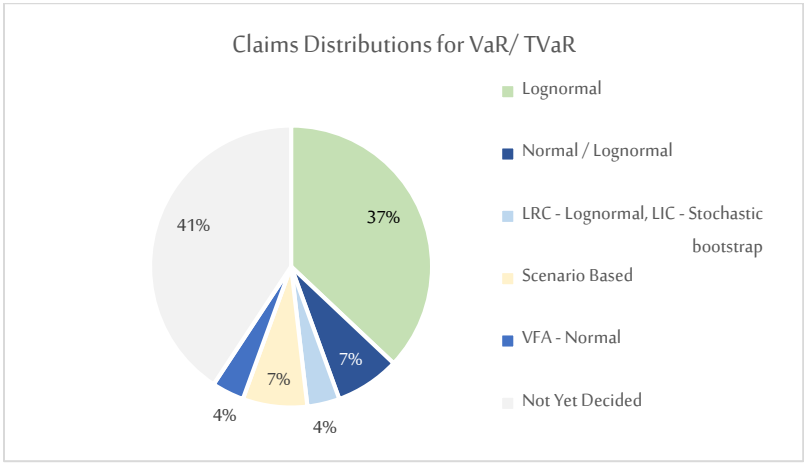

التوزيع اللوغاريثمي الطبيعي هو توزيع المطالبات الأكثر استخدامًا. بعض شركات التأمين وزعت مناهجها بين حساب مخصص التغطية المتبقية (LRC) ومخصص المطالبات المتكبدة (LIC)

يتضح مما سبق تبني القطاع لمجموعة من الأساليب لتقدير ضبط المخاطر. حيث أن عملية التقدير تتطلب مشاركة كلاً من الإدارة العليا والإدارة الإكتوارية. يتطلع البنك المركزي في هذا الشأن أن تُراجع أساليب التقدير بمرور الوقت مع نمو وتطور المهنة الإكتوارية في المملكة. كما يتطلع من الإدارة العليا التفاعل المستمر والتوجيه؛ لضمان التوافق بين مجال الثقة ورغبة الشركة في المخاطرة. وأشار البنك المركزي فيما يتعلق بالشركات التي لم تستكمل العمل في هذا الشأن، إلى أن ذلك كان مخالفًا لتوقعاتها وستتابع الأمر مع تلك الشركات.

هامش الخدمة التعاقدية

يعكس هامش الخدمة التعاقدية الأرباح المضمنة في عقود التأمين، حيث يتم تقدير الهامش وقت إصدار العقد وتوزيعه طوال مدة التغطية.

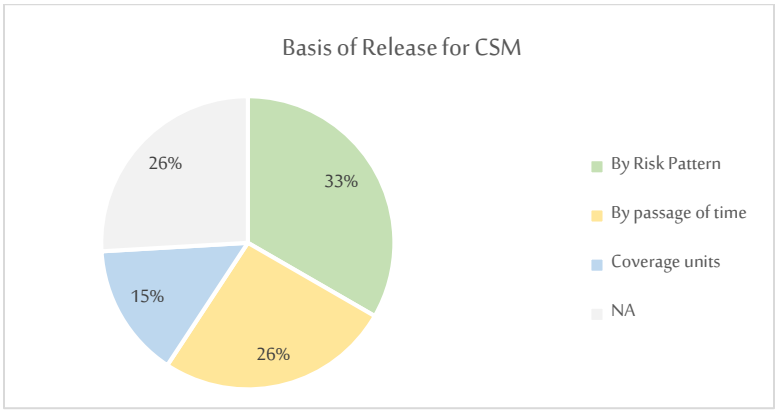

يعد التوزيع وفقًا للمخاطر هو الأسلوب الأكثر استخدامًا، ومن المتوقع أن يكون قابلًا للتطبيق مع العقود التي لا تكون فيها المخاطر خطية (مثل، عقود الإنشاءات الهندسية وعقود الضمان الممتد، وما إلى ذلك). تبنّت عدد من شركات تأمين الحماية والادخار أسلوب التوزيع حسب وحدات التغطية كأساس لهامش الخدمة التعاقدي.

تحديد العقود المتوقع خسارتها

يتعين على شركة التأمين أن تحدد في وقت الإصدار (وفي فترات لاحقة)، ما إذا كانت مجموعة من العقود متكبدة للخسائر، وإذا كان الأمر كذلك، يجب معاملتها بشكل منفصل عن مجموعات العقود التي تدر أرباحًا. يوضح الرسم البياني أدناه أساليب التحديد التي تتبناها شركات التأمين.

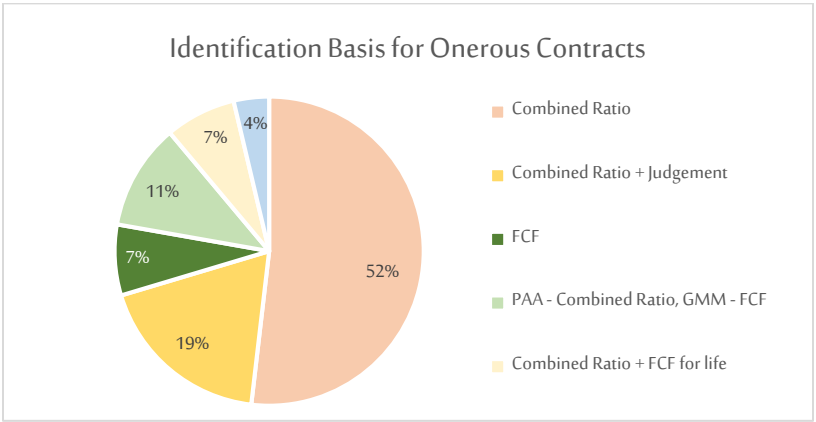

يظهر أن غالبية شركات التأمين قد اختارت مسارًا مبسطًا وتعتزم استخدام "النسبة المجمعة" كأساس في تحديد نوع العقود المشار لها بعاليه. كما تخطط بعض الشركات، خاصة شركات تأمين الحماية والادخار، لاستخدام النهج الكامل لنظام استيفاء التدفقات النقدية.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان تبني منهجية وآلية تنفيذ واضحة وشفافة لتحديد العقود المتوقع خسارتها ومعالجتها، بحيث يمكن لكل من الإدارة والمستثمرين الحصول على المعلومات المطلوبة من تلك الطريقة الجديدة للتقارير المعدة بموجب المعيار رقم (١٧).

تقديم مخصصات تغطي تعثر شركات إعادة التأمين

يتوجب على شركة التأمين تقديم مخصص محدد وواضح يغطي تعثر شركات إعادة التأمين التابعة لها وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم بسبب الصعوبات المالية أو النزاعات أو كليهما. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الأساليب التي تتبناها شركات التأمين لتقدير احتمالية حدوث هذا التعثر.

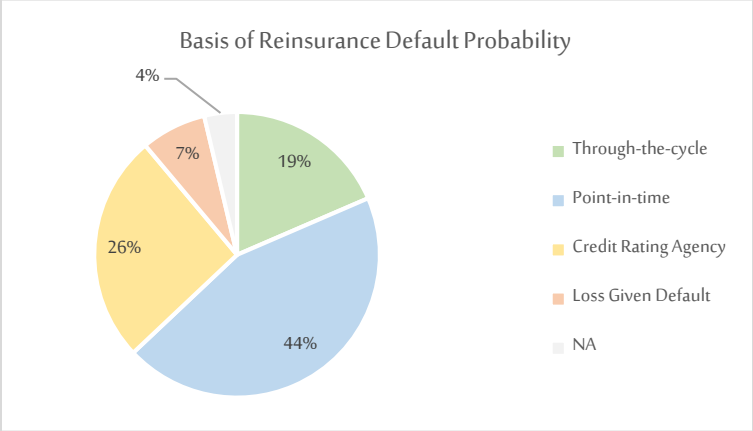

النهجان السائدان المعتمدان هما "قياس التعثر في فترة طويلة" (تستخدمه أيضًا العديد من وكالات التصنيف) و "قياس التعثر في فترة محددة". لكلا النهجين أعلاه إيجابيات وسلبيات. منها على سبيل المثال، نهج قياس التعثر في فترة طويلة من المرجح أن يكون أكثر استقرارًا، إلا أنه قد يبسّط أيضًا النتائج وتغييرات التصنيف الائتماني. وقد يؤخر الاستجابة للتغييرات من قبل شركات إعادة التأمين، من ناحية أخرى، قد يوفر نهج قياس التعثر في فترة محددة تقدير أكثر دقة لاحتمالات التعثر عن السداد في المستقبل، ولكنه أيضًا عرضة للتغييرات المتكررة. قدمت العديد من شركات التأمين ردودًا حول النهج الذي تم اختياره والذي من شأنه الكشف عن عدم فهمهم للموضوع مثل: احتمال تعثر إعادة التأمين، وحجم الخسارة عند التعثر، وغيرها.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا أن تضمن الفهم الكامل لمختلف الخيارات المتاحة لها واختيار نهج يتماشى مع تقييمها عند اختيار شركات إعادة التأمين.

تعديلات دراسة التجربة

بعد وضع التوقعات الأولية فيما يتعلق بمدى الربح (أو الخسارة) من إصدار مجموعة من عقود التأمين، يجب على شركة التأمين تعديل نتائجها وتوقعاتها المستقبلية بناءً على التجارب التي تمر بها. يتمثل أحد قرارات التصميم الرئيسية في هذا الصدد فيما إذا كان يجب قياس تعديلات دراسة تلك التجربة على مستوى تفصيلي أو على مستوى إجمالي ثم تخصيصها لمجموعة من العقود. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الأساليب التي تعتزم شركات التأمين اتباعها في هذا الصدد.

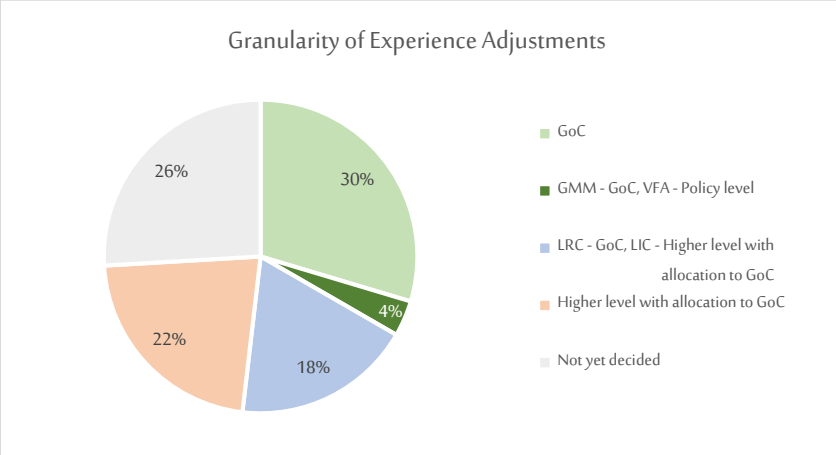

تعتزم نسبة كبيرة من شركات التأمين إجراء تعديل للتجربة على المستوى التفصيلي لمجموعة العقود. بينما تعتزم نسبة أخرى إجراء هذه التعديلات على المستوى الإجمالي، والذي يمتاز بنتائج أقل تقلبًا لكنه ينطوي عليه مخاطر عدم إظهار الأداء الحقيقي لكل مجموعة من العقود.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان اختيار منهجية لتعديل دراسة التجربة لا تستوفي مبادئ المعيار رقم (١٧) فحسب، بل تهدف أيضًا إلى توفير معلومات كافية وسريعة حول أداء الأعمال للإدارة.

<u>تأجيل وخفض قيمة تكلفة الاستحواذ</u>

يتطلب المعيار رقم ١٧ من شركة التأمين تأجيل تكلفة الاستحواذ المبدئية إلى سنوات التجديد، ما لم تختار تكبد تلك التكلفة فورًا عند استخدام النموذج المبسط اي نموذج تخصيص الأقساط (PAA). ولا تعد ممارسة تأجيل تكلفة الاستحواذ إلى سنوات التجديد غير مألوفة لمحاسبي تأمين الحماية والادخار، إلا أنه يعد مفهومًا جديدًا للأعمال قصيرة الأجل غير المتعلقة بتأمين الحماية والادخار والتأمين الصحي. وعند اعتماد نهج التأجيل يجب على شركة التأمين وضع مخصص لانخفاض القيمة بسبب احتمال عدم تجديد العقود. يوضح الرسم البياني أدناه الاعتبار الذي قامت به شركات التأمين في هذا الصدد.

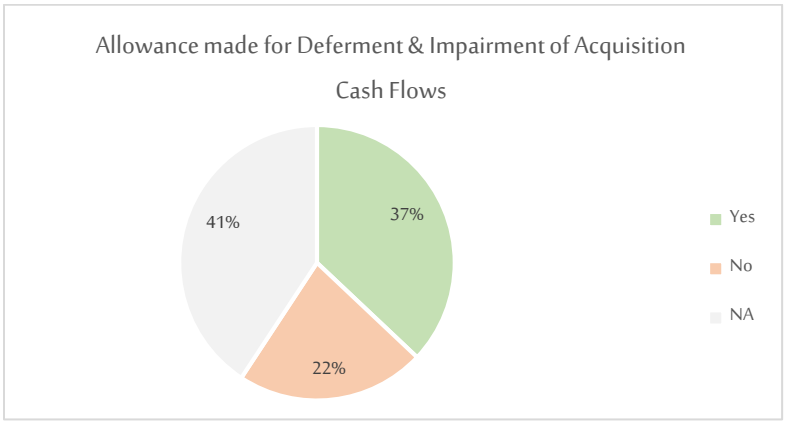

بسبب تكبد جميع نفقات الاستحواذ مقدمًا لم تفكر نسبة كبيرة من شركات التأمين في هذا المجال، ويتضح أن بعض شركات التأمين لم تكمل على هذا النهج أو أنها لم تفهم تمامًا المتطلبات في هذا الصدد.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا أن تدرس بعناية السياسة المحاسبية المناسبة وأن تضمن اختيار منهجية تتوافق مع متطلبات المعيار رقم (١٧) فيما يتعلق بتأجيل التدفقات النقدية للاستحواذ وخفض قيمته المتماشية مع نموذج الأعمال واستراتيجية التوزيع.

خيارات السياسة المحاسبية

فترات التجميع

لغرض اختيار الافتراضات وتوقع التدفقات النقدية، يتعين على شركة التأمين تحديد طول الفترات الزمنية التي يتم خلالها تجميع العقود الصادرة ضمن نفس الفترة ومعاملتها كمجموعة واحدة. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع فترات التجميع المختارة من قبل شركات التأمين.

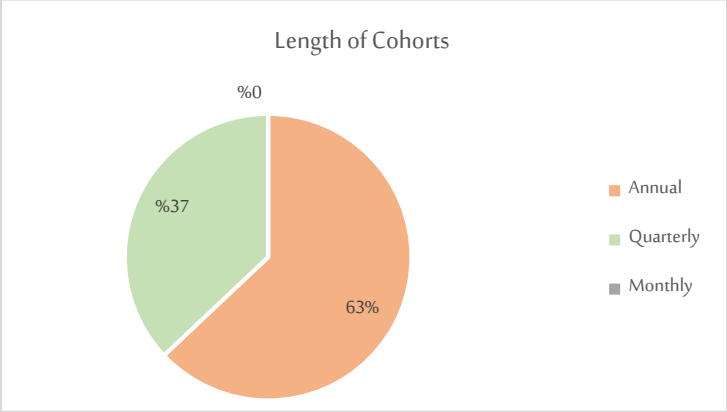

اختارت غالبية شركات التأمين فترات تجميع سنوية، وهذا يتضمن إحدث تغييرات ربع سنوية على معدل الخصم الأولي المطبق على مجموعة العقود في ظل ظروف معينة، مما يضيف المزيد من التعقيد على الحسابات. بالإضافة الى أن فترات التجميع السنوية قد تكون أقرب إلى الطريقة المعتادة لإدارة الأعمال من قبل شركات التأمين وبالتالي تصبح أسهل لتفسير النتائج.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان اختيار فترات التجميع مع الفهم الكامل لـ إيجابيات وسلبيات كل خيار متاح.

أساس تخصيص المصاريف على مجموعات العقود

يتعين على كل شركة تأمين تخصيص مصاريفها غير المباشرة إلى مجموعة من العقود من خلال اتباع منهجيه محددة لتخصيص المصاريف تتسم بالشافية والوضوح.

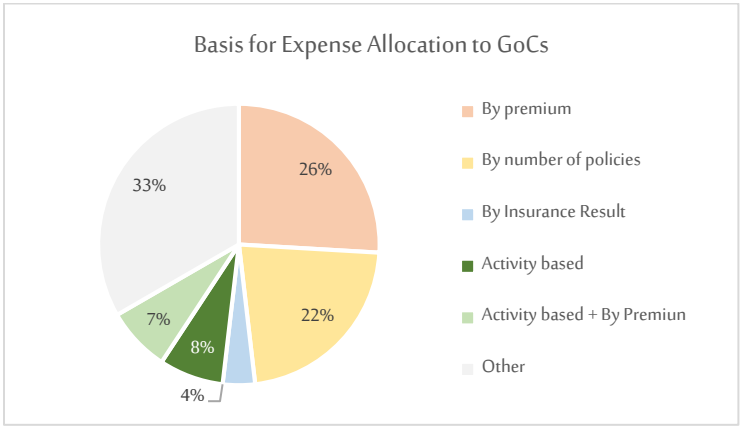

يظهر أن غالبية شركات التأمين قد اتخذت نهجًا مبسطًا لتخصيص النفقات غير المباشرة باستخدام إما قسط التأمين أو عدد الوثائق كأساس للتخصيص، والتي قد لا تعكس بشكل كامل الوقت والجهد في التعامل مع مجموعة معينة من العقود أو أنشطة الأعمال. كما يظهر أن نسبة صغيرة من شركات التأمين تتبنى مسار الحساب التفصيلي القائم على النشاط.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضما تطبيق الدقة الكافية للوصول إلى افتراضات تخصيص النفقات وأن تعكس الافتراضات المختارة التكلفة الفعلية بشكل صحيح.

الخصم على العقود التي لا تزيد مدتها عن سنة

في حين أن خصم التدفقات النقدية هو النهج الافتراضي بموجب المعيار رقم (١٧)، يُسمح لشركة التأمين بعدم تطبيق الخصم بشرط أن تثبت أنه من المتوقع تسوية المطالبات خلال عام واحد من تواريخ تكبدها. يوضح الرسم البياني أدناه وثيقة التأمين التي اختارتها شركات التأمين في هذا الصدد.

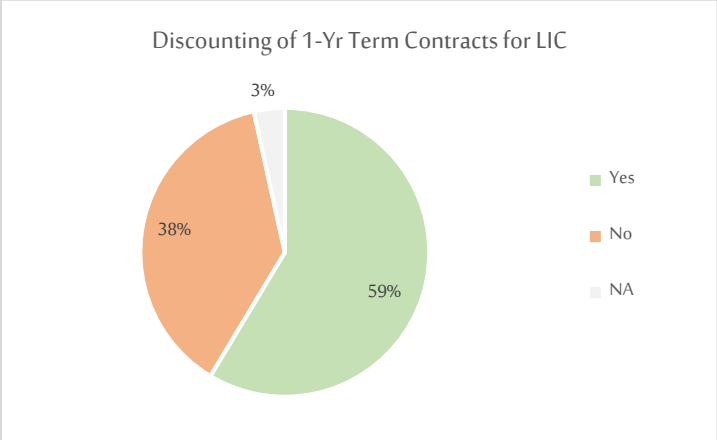

في حين أن غالبية شركات التأمين قد اختارت النموذج الافتراضي، هناك نسبة منها لا تنوي الاستفادة اخذ خصم التدفقات النقدية للمطالبات بالحسبان، وهو قرار يحتمل أن يكون اتخذ بدافع التبسيط ومحدودية الأثر. نظرًا لأنه من النادر تسوية جميع المطالبات المتعلقة بنشاط الأعمال في غضون عام واحد، حتى لو كان نشاط الأعمال قصيرًا، فإن قرار عدم الخصم قد يكون من المواضيع الجديرة بالمناقشة.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان وجود أدلة كافية لاستيفاء شرط المعيار (١٧) لعدم تطبيق الخصم.

العرض والإفصاح

تُظهر المراجعة الاختلافات الكبيرة في تصميم القوائم المالية (العرض والإفصاح) المدرجة في تقارير المرحلة الثالثة. وخلال المرحلة التالية، وسيعمل البنك المركزي مع القطاع لتحقيق الاتساق في العرض والإفصاح من قبل شركات التأمين.

عرض نتائج إعادة التأمين

يسمح المعيار رقم (١٧) لشركة التأمين أن تقرر ما إذا كانت ستعرض نتائج إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل كإيرادات ومصروفات، أو تقديمها معًا كصافي الدخل والمصروفات. يوضح الرسم البياني أدناه توزيع النهجين المعتمدين من قبل شركات التأمين.

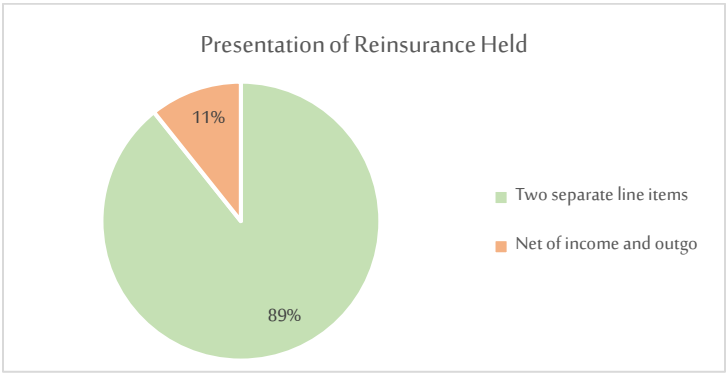

تنوي غالبية شركات التأمين إظهار دخلها من إعادة التأمين والمصروفات بشكل منفصل، وهو ما يعتبر أكثر حصافة من النهج الذي تتبعه قلة من شركات التأمين.

إطار المخاطر

يلزم تضمين مجموعة واسعة من الإفصاحات الجديدة كجزء من القوائم المالية للمعيار (١٧)، والتي لها تأثير مباشر على قاموس البيانات وأنواع الحسابات التي يتم إجراؤها. يوضح الرسم البياني أدناه مجموعة من المتغيرات التي نظرت فيها شركات التأمين لغرض تحديد مدى حساسية النتائج والافصاح عنها لمخاطر التأمين، والتي تعد واحدة من مجموعة الإفصاحات المطلوبة.

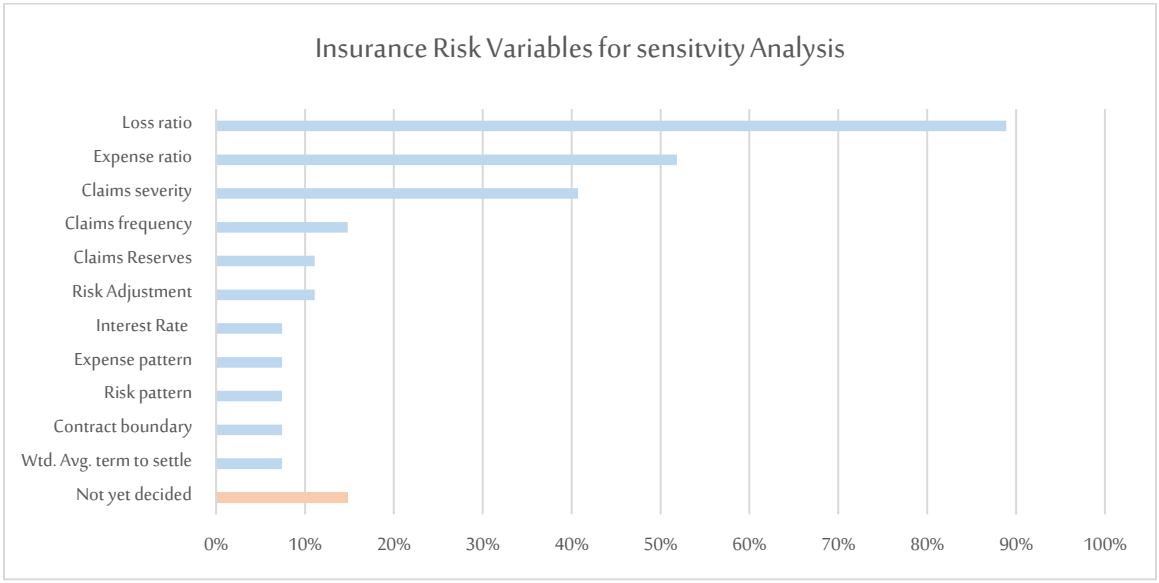

معدل الخسائر هو المتغير الأكثر استخدامًا، يليها معدل المصروفات. وسعت بعض شركات التأمين إلى تضمين العديد من المتغيرات في إطار تحليل الحساسية الخاص بها.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة أن تضمن أن يكون تصميم الإفصاحات مفيدًا وذو رؤية ثاقبة لاستخدامها في صنع القرار الاستراتيجي.

خطة الانتقال

يبدأ تطبيق المعيار رقم (١٧) اعتبارًا من ٢٠٢٣/١/١م، وذلك بعد نفاذ الفترة الانتقالية في تاريخ ٢٠١١/١/١م ويتعين على شـركة التأمين الوفاء المتطلبات مع بدء الفترة الانتقالية، وتعامل بشكل أساسي كل مجموعة من عقود التأمين السارية في تاريخ الانتقال كما لو كان المعيار (١٧) يطبق دائمًا على تلك المجموعة من العقود. النهج الافتراضي هو "بأثر رجعي كامل"، والذي يمكن استبداله بأساليب بديلة، وهي: أي نُهج بأثر رجعي معدل أو نهج القيمة العادلة في حالة عدم قدرة الكيان على تلبية المتطلبات الكاملة.

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع أساليب الانتقال التي تعتزم شركات التأمين اعتمادها.

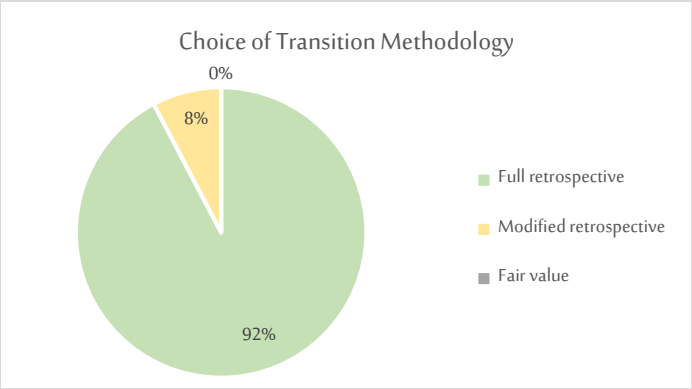

تخطط غالبية شـركات التأمين لاعتماد نهج الأثر الرجعي الكامل، وهو أمر غير مسـتغرب بالنظر إلى هيمنة الأعمال قصـيرة الأجل غير المتعلقة بالتأمين على الحماية الادخار والصـحة في المملكة. وفيما يتعلق بمنتجات التأمين طويلة الأجل كمنتجات الحماية والادخار، وتوافر البيانات التاريخية للوثيقة، بالإضـافة إلى البيانات التاريخية التي توضـح منحنيات العائد وما قد ينشـأ عنها من تحديات. وفيما يتعلق بالتأمين العام فقد تواجه منتجات التأمين الهندسي تحديات مماثلة لمنتجات التأمين طويلة الأجل.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان الاستعداد لتقديم نتائج الانتقال في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، مع توفير كافة البيانات التي قد تواجه أيٍ من التحديات، وتوفير الخطة المناسبة لمواجهتها.

أوعية التأمين المشترك

عندما تشـارك شـركة تأمين في واحدة من أوعية القطاع، فإن توفير المعلومات وفقًا لمتطلبات التصـميم الخاصـة بشـركة التأمين، ودون مسـؤول الوعاء التأميني يمثل تحديًا عليه، يجب على شـركات التأمين تحديد متطلبات البيانات الخاصـة بهم فيما يتعلق بمشـاركاتها في الأوعية التأمينية والاتفاق بشأن ذلك مع مسؤولي أوعية التأمين.

يوضح الرسم البياني أدناه مدى اعتماد شركات التأمين على مسؤولي الوعاء التأميني.

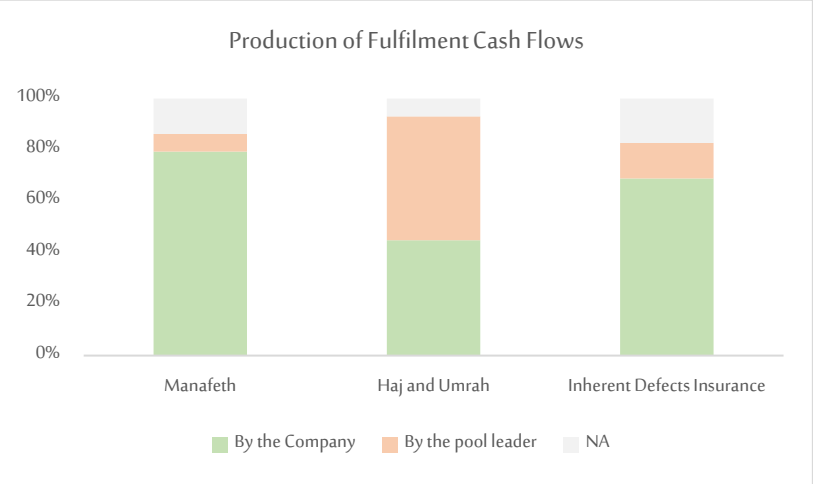

بعد تولي شركة نجم لخدمات التأمين إدارة منظومة (منافذ)، أظهرت شركات التأمين ثقة في قدرتها على إنتاج استيفاء التدفقات النقدية بمفردها. على عكس تغطية الحج والعمرة، حيث أن شركات التأمين تعتمد على مسؤول الوعاء التأميني. ويتجاوز ذلك الشركات المشاركة في وعاء التأمين ضد العيوب الخفية الذي أنشأ حديثًا في القطاع.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان توفير المعلومات الكافية فيما يتعلق بأوعية القطاع لجميع حسابات المعيار رقم (١٧)، وفي حال الاعتماد على مسؤول الوعاء التأميني لإجراء بعض الحسابات، فإن البنك المركزي يتطلع من الإدارة العليا وضع إجراءات مناسبة للتحقق من صحة هذه الحسابات.

د) المراجعة وخطة الضمان

في يناير من عام ٢٠٢٠م أصدرت أكبر ست شركات محاسبة عالمية وهي بي دبليو سي (PwC) وإرنست ويونغ (EY) و ديلويت(Deloitte) وكيه بي إم جي (KPMG) وجرانت ثورنتون (Grant Thornton) و بي دي أو (BDO)) إرشادات[1] للإدارة بالشركات بشأن تطبيق المعيار رقم (١٧) وتشمل إجراءات لتقليل مخاطر المراجعة. فيما يلي بعض المقتطفات من هذه الإرشادات:

- نصت الفقرة الأولى في صفحة (١٦) على الآتي: "تمثل مشاركة المراجعون الخارجيون أهمية طوال مرحلة تطبيق المعيار رقم (١٧)من خلال إمكانية معالجة مخاطر المراجعة المرتبطة بالانتقال إلى المعيار الجديد في الوقت المناسب". ويجب إشراك المراجعين الخارجيين في مرحلة مبكرة للتدقيق في المناقشات المحاسبية والفنية الرئيسية والأحكام التي تتخذها الإدارة.كما من المحتمل أن البيانات والأنظمة والعمليات والضوابط الجديدة ستحتاج جميعها إلى المراجع ".
- نصت الفقرة (٣,٢) في صفحة (١٦) على ما يلي: "إبان عمل الإدارة على خطة التطبيق، يجب عليها ا الرجوع إلى تدقيق المراجعين في ا الأحكام الرئيسة (بما في ذلك اختيارات السياسة المحاسبية)، ونماذج مقياس القيمة، والتغييرات في بيئة الرقابة، وتطبيق الأنظمة والعمليات الجديدة، والانتهاء من الافصاحات والتأكد من صحتها في أقرب وقت ممكن لتجنب الحوادث غير المخطط لها أثناء المراجعة وإعادة العمل المحتملة".

تماشياً مع الإرشادات المذكورة أعلاه، اشترط البنك المركزي -كجزء من تعليمات المرحلة الثالثة للإدارة- طلب ملاحظات من المراجع الخارجي على خطة تطبيق المعيار رقم(١٧) قبل الانتهاء منها وتقديمها إلى البنك المركزي. تم تأجيل هذا المتطلب بشكل مؤقت إلى حين إصدار تعليمات أخرى في هذا الشأن.

[1] Gx-GPPC-IFRS17-implementaion-guide.pdf (deloitte.com)

Gppc-ifrs-17-companion.pdf (pwc.com)

كما طلب البنك المركزي من جميع شركات التأمين تطوير مسار كامل وواضح للحفاظ على مشاركة لجنة التدقيق والمراجعين الخارجيين بشكل كامل أثناء عملية التنفيذ (المرحلة الرابعة). يوضح الرسم البياني أدناه نسبة شركات التأمين التي امتثلت للمتطلبات.

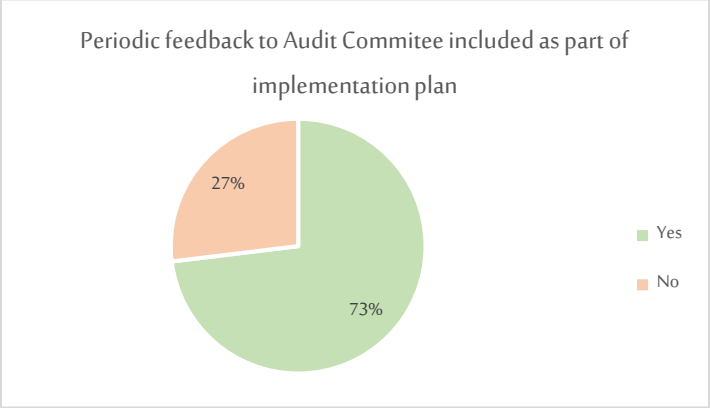

نلاحظ أن نسبة كبيرة من شركات التأمين لم تمتثل للمتطلبات بعد.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا أن ضمان المراقبة الفعالة والمنتظمة من قبل لجنة المراجعة وتزويدها بالملاحظات أثناء المضي قدمًا في رحلة التنفيذ. كما يتوقع البنك المركزي أن تتعامل الإدارة العليا مع المراجعين الخارجيين بطريقة فعالة ومنتظمة من أجل تقليل مخاطر المراجعة.

هـ) ميزانية التنفيذ

من المهم إدراك أنه مهما كانت خطة التطبيق جيدة، فمن غير المرجح أن تتحقق النتائج المرجوة إذا لم تكن مدعومة بميزانية كافية. يوضح الرسم البياني أدناه متوسط توزيع الميزانية للتنفيذ بحسب مجال صرفها.

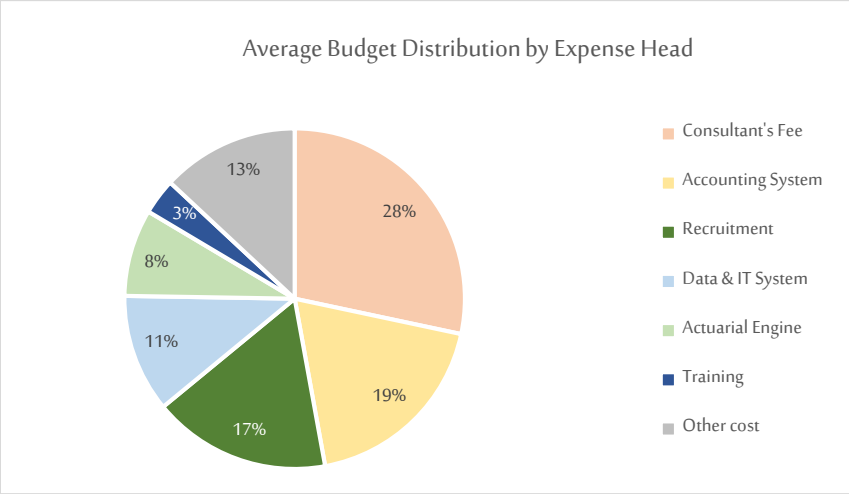

تمثل رسوم الاستشاريين الحصة الأكبر في الميزانية الإجمالية، تليها تكلفة استبدال أو تحديث نظام المحاسبة، ثم تأتي تكلفة ضخ المواهب الجديدة في الوظائف المالية والإكتوارية وتكنولوجيا المعلومات لشركات التأمين. من ناحية أخرى هناك ميزانية للتدريب، مما يعرض شركات التأمين لمخاطر عدم تدريب فرق داخلية بشكل كافٍ لتتولى مسؤولية الاعمال اليومية من الاستشاريين بعد ذلك.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا ضمان نقل المعرفة من الاستشاريين إلى الموظفين وإدارة الشركة بشكل فعال. خلال المرحلة التالية، سيعمل البنك المركزي مع فريق المعيار رقم (١٧) وكل إدارات شركات التأمين من أجل تقييم مدى وسرعة عملية نقل المعرفة.

خاتمة

حقق قطاع التأمين في الفترة الماضية تقدمًا كبيرًا في رحلته نحو تطبيق المعيار ا رقم (١٧). الا انه من المهم ادراك ان المرحلة النهائية والتي نمر بها حاليا هي الاهم وتتطلب الاهتمام الكامل من إدارة الشركة لمراقبة تنفيذ خطة المعيار رقم ١٧ بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

وبناءً على مراجعة البنك المركزي لتقارير المرحلة الثالثة، ووفقا لما جاء في هذه الورقة، نلفت عناية مجلس ادارة الشركة وادارتها التنفيذية بأبرز الملاحظات في هذا الصدد:

- لوحظ عدم كفاية خطط مراقبة التطور خلال المرحلة القادمة لعدد من الشركات. ومن غير المحتمل أن يكون للشركة خطة تطبيق "مثالية" في الوقت الحالي، إلا أنه من الضروري قيام الشركات بالمراقبة الفعالة والمنتظمة لاتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب والاستفادة من مرحلة التنفيذ والتشغيل وأفضل الممارسات.
- من المهم تحديد الأدوار والمسؤوليات بما يتماشى مع المهارات والخبرات الأساسية للأفراد والأقسام؛ وذلك لضمان موثوقية ودقة وملاءمة النتائج. وقد لوحظ اختلاف بعض الشركات عن الممارسات العامة في السوق، وبالتالي قد تحتاج لإعادة النظر في تعيينهم للأدوار والمسؤوليات.
- يعد الحصول على الأنظمة الجديدة المتوافقة مع المعيار رقم ١٧ وتشغيلها في الوقت المناسب مهمًا للاستعداد في تطبيق المعيار رقم (١٧)، حيث لوحظ عدم توافق الجداول الزمنية للتنفيذ لعدد من الشركات ويتطلع البنك المركزي من تلك الشركات إعادة ملاءمة ومناقشة الجداول الزمنية مع مستشاري مقدمي النظام.
- من الضروري توفير الموارد الكافية والتدريب اللازم للموظفين والإدارة العليا. إذ لوحظ انخفاض ميزانية التدريب للعديد من الشركات، مما يعرض الشركة لمخاطر عدم وجود كوادر داخلية مؤهلة. كما يعد عمل فريق المشروع الداخلي جنباً لجنب مع الاستشاري الخارجي في غاية الأهمية، وذلك لتمكين نقل المعرفة خلال المرحلة القادمة من الخطة.
- هناك العديد من المنهجيات والقرارات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على خطة تطبيق المعيار رقم (١٧) ، بالإضافة إلى مدى معرفة الإدارة بالمعلومات الجوهرية عند انطلاق تنفيذ المعيار رقم(١٧). وتشير الاختلافات الواسعة في بعض هذه المجالات (على سبيل المثال: مستوى وفترة تجميع العقود، وأساس تحديد العقود المتوقع خسارتها، وغيرها) إلى الحاجة للمزيد من التفكير الدقيق من قبل شركات التأمين في تلك المواضيع.
- عندما يوفر المعيار رقم (١٧)خيارات لشركات التأمين، فيجب ألا يكون المسار المختار مدفوعًا باعتبارات "التبسيط" فقط؛ ويجب أن تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع "إيجابيات وسلبيات" الخيار، بما في ذلك فائدته في إدارة الأعمال اليومية وفي تشكيل استراتيجيات الشركة.
- من المهم تضمين المراجعين الخارجيين في الوقت المناسب في خطة تنفيذ المعيار رقم ١٧ وسيصدر البنك المركزي المزيد من التعليمات في هذا الصدد قريبًا.

وفي إطار العمل على المرحلة التالية صمم البنك المركزي خطة متابعة مناسبة تشمل الحصول على تقارير مرحلية دورية وإجراء زيارات ميدانية. وفي هذا الشأن يتطلع البنك المركزي من مجلس ادارة الشركة والادارة التنفيذية أن تضمن الامتثال الكامل لمتطلبات المراقبة الخاصة بالبنك المركزي. أما فيما يتعلق بالخطوات التالية، سيعمل البنك المركزي مع القطاع لوضع اللمسات الأخيرة على التعليمات الخاصة بالمرحلة القادمة، وفي هذه الأثناء يتعين على جميع شركات التأمين البدء في تنفيذ خطتها دون أي تأخير.